أوراق بيئية

يصدرها: مرصد البيئة الاردني في مركز الاردن الجديد للدراسات، العدد الحادي والعشرون، كانون الأول ٢٠٠٤، عمان، الاردن

دور الطاقة المتجددة في إرساء أهداف التنمية المستدامة

الحاكمية البيئية بين المبادئ والتطبيق

- الاستدامة في برامج مكافحة الفقر.
- الجمعيات غير الحكومية وقضايا الحاكمية البيئية.
- المشاريع البيئية التنموية ودورها في الوصول الى التنمية المستدامة.

صدر حديثاً :

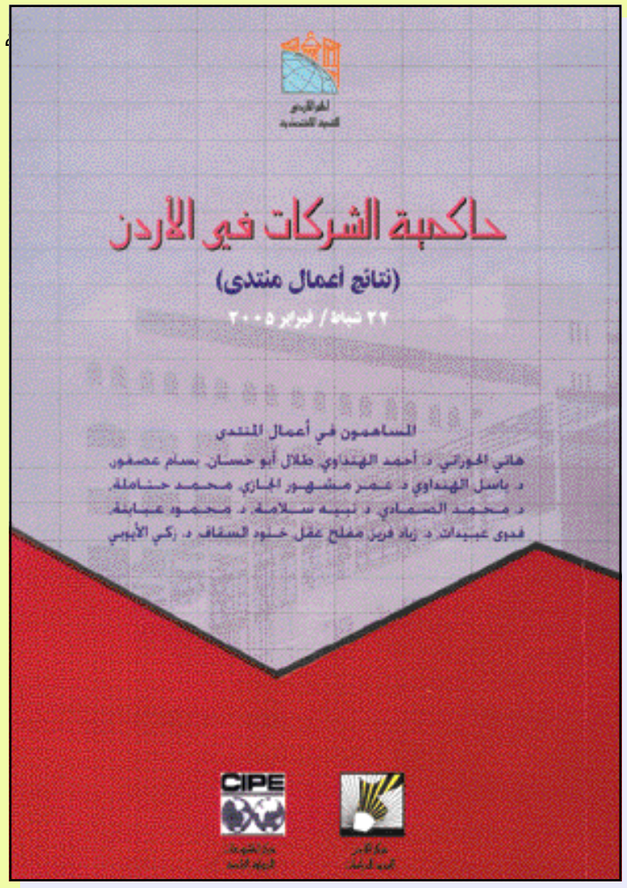

حاكمية الشركات في الاردن

مؤلف جماعي

مركز الاردن الجديد للدراسات

١٦٤ صفحة من القطع الصغير

صدر عن المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية في مركز الأردن الجديد للدراسات كتاب جديد يضم نتائج أعمال «المنتدى الأردني لحاكمية الشركات» ، والذي كان قد عقده في ٢٢ شباط/فبراير٢٠٠٥ .

يحتوي الكتاب الذي يقع في (١٦٤) صفحة من القطع الصغير على أربعة فصول ومقدمة وملاحق ، إضافة إلى وقائع حفل افتتاح المنتدى الذي ضم كلمات مدير المركز السيد هاني الحوراني وممثل مركز المشروعات الدولية الخاصة (Cipe) السيد طلال أبو حسان والسيد بسام عصفور المفوض في هيئة الأوراق المالية وكلمة وزير الصناعة والتجارة حينذاك د . أحمد الهنداوي .

وضم الفصل الأول عرضاً لدراستين حديثتين عن حالة حاكمية الشركات في الأردن قدمهما د . عمر مشهور حديثة الجازي والسيد محمد حتاملة .

أما الفصل الثاني وهو تحت عنوان «الأجندة الوطنية لتعزيز حاكمية الشركات» ، فقد تضمن عدة أوراق عمل ، قدم الأولى منها د . نبيه سلامة مدير المؤسسة الأردنية للاستثمار ، وتناول فيها سياسة المؤسسة في اختيار ممثليها في الشركات التي تساهم فيها الحكومة الأردنية . وتطرق د . محمود عبابنة مراقب الشركات في الأردن في ورقة العمل الثانية إلى دور دائرة مراقبة الشركات من وجهة نظر حاكمية الشركات الرشيدة . وكانت الورقة الأخيرة للسيدة فدوى عبيدات وتضمنت عرضاً لسياسة مؤسسة الضمان الاجتماعي في تعزيز حاكمية الشركات من خلال انتقاء ممثليها في الشركات التي تتمتع مؤسسة الضمان بمساهمة كبيرة في ملكيتها .

أما الفصل الثالث ، فقد تناول دور البنوك الأردنية في تعزيز حاكمية الشركات في القطاع المصرفي وقدمها السيد مفلح عقل رئيس جمعية المصارف الأردنية ، وقدمت السيدة خلود السقاف مديرة دائرة الدراسات في هيئة التأمين ورقة أخرى عن دور هيئة التأمين في تعزيز حاكمية الشركات في قطاع التأمين .

أما الفصل الرابع من الكتاب فقد تضمن عرضاً وافياً للمناقشات التي تخللت جلسات المنتدى والتوصيات التي خرج بها .

أوراق بيئية

نشرة غير دورية يصدرها: مرصد البيئة الاردني / مركز الأردن الجديد للدراسات

شارع مكة، عمارة قم ٣٩، عمان – الاردن

هاتف: ٤/ ٥٥٣٣١١٢ ٦– ٠٠٩٦٢، فاكس: ٥٥٣٣١١٨ ٦– ٠٠٩٦٢

ص.ب: ٩٤٠٦٣١، عمان ١١١٩٤ الاردن،

بريد الكتروني: ujrc@ujrc-jordan.org

الموقع على الشبكة: www.ujrc-jordan.org

«أوراق بيئية» وسلسلة «السياسات البيئية وحوارات التنمية المستدامة»

نفذت بدعم من:

مؤسسة هينرخ بل الألمانية

HEINRICH BÖLL FOUNDATION

Arab Middle East Office

مكتب الشرق الاوسط العربي، رام الله، شارع تل الزعتر

هاتف: ٢٢٩٦١١٢١ – ٠٠٩٧٠ ، فاكس: ٢٢٩٦٦٦٢٢ – ٠٠٩٧٠

اشتركوا في أوراق بيئية

"أوراق بيئية" نشرة فصلية تصدر عن مرصد البيئة الأردني في مركز الاردن الجديد للدراسات، بمعدل أربعة أعداد في السنة الواحدة، وهي تعالج القضايا المتصلة بالبيئة من منظور التنمية المستدامة، وتغطي التطورات والاحداث والنقاشات الجارية في المجتمع البيئي.

للإشتراك بأوراق بيئية اتصلوا مع إدارة مركز الاردن الجديد للدراسات على الارقام التالية:

تلفون: ٥٥٣٣١١٢/٤، فاكس: ٥٥٣٣١١٨، البريد الالكتروني: ujrc@ujrc-jordan.org

اصدارات بيئية

حالة البيئة في الأردن ٢٠٠٠ / ٢٠٠١

حالة البيئة في الأردن ٢٠٠٠ هو أول تقرير سنوي تصدره مؤسسة غير حكومية، ويعرض بصورة شمولية واقع البيئة والمياه في الأردن، بما في ذلك المشكلات والتحديات والسياسات البيئية.

يتألف التقرير من ثلاثة أبواب رئيسة تصف حالة البيئة في الأردن بالاضافة الى عرض شامل لاهم الأحداث والوقائع البيئية التي جرت في عام ٢٠٠٠، كما يعرف التقرير بجميع المنظمات والمؤسسات العاملة في البيئة.

يتكون الباب الأول من عشرة فصول، تصدت للموضوعات التالية: البيئة الطبيعية في الأردن، البنية المؤسسية والتشريعية لحماية البيئة في الأردن، المياه وإدارتها، الحياة البرية، الزراعة واستخدام الأراضي، الصناعة والطاقة والثروة المعدنية، تلوث الهواء، السياحة البيئية، المناطق الساحلية والحياة البحرية، النفايات الصلبة والخطرة. واختتم الباب بفصل استشرافي لمستقبل البيئة في الأردن.

أما الباب الثاني فقد اشتمل على عرض شامل لأهم التطورات والأحداث ذات الصلة بالبيئة الأردنية في عام ٢٠٠٠ .

هذا ويحتوي الباب الثالث على دليل للمؤسسات العاملة في المجال البيئي في الأردن، ويعرف بنحو ٣٥ مؤسسة وجمعية بيئة مختلفة.

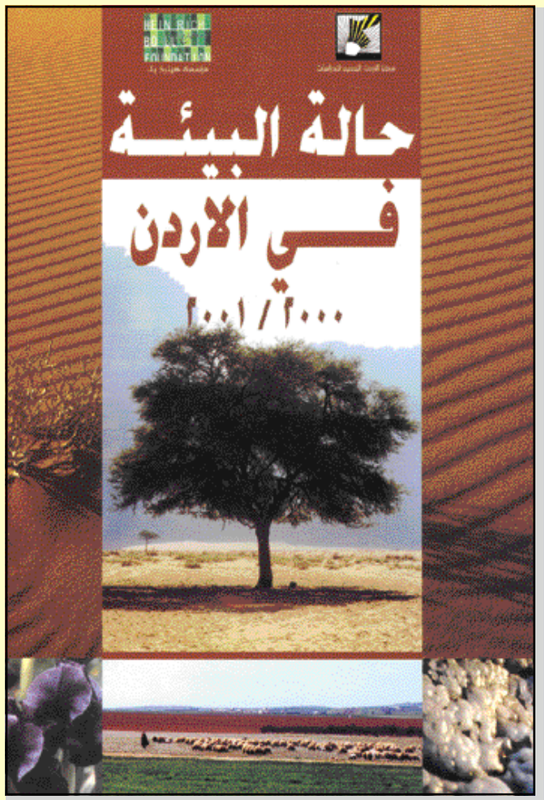

حالة البيئة في الاردن ٢٠٠٠ / ٢٠٠١

مرصد البيئة الاردني، مركز الاردن الجديد للدراسات
٢٦٢ صفحة من القطع الكبير A4

يطلب هذا التقرير من مركزالاردن الجديد للدراسات
شارع مكة، عمارة رقم ٣٩، عمان - الاردن
هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٤ فاكس: ٥٥٣٣١١٨

المحتويات

- دور الطاقة المتجددة في ارساء أهداف التنمية المستدامة ٢
- المشاريع البيئية التنموية ودورها في الوصول الى التنمية المستدامة ٤
- الجمعيات غير الحكومية وقضايا الحاكمية البيئية ٦
- الاستدامة في برامج مكافحة الفقر ٨
- الحاكمية البيئية بين المبادئ والتطبيق ١٠
- اتفاقيات بيئية عالمية ١٢
- اهم النشاطات البيئية (تشرين الأول – كانون الأول ٢٠٠٤) ١٤

مرصد البيئة الأردني

نبذة تعريفية:

مرصد البيئة الأردني هو برنامج مركز الأردن الجديد لـ لمدراسات في مجال البيئة والمياه. تـ أسس في بداية عام ٢٠٠٠، ليقود حواراً يفضي الى تطوير السياسات المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة، والى المساهمة في عمليات التوعية وتطوير الفكر والممارسة لدى المنظمات العاملة في المجال البيئي والتنموي.

رسالة المرصد:

خلال السنوات الخمس الأخيرة طور المرصد نفسه ليكون اطاراً مؤسسياً مهنياً مستقلاً، ذاتي المبادرة، لمراقبة حالة البيئة في الأردن والسعي لتحسينها وتطوير السياسات الحكومية ذات الصلة، مع ايلاء عناية خاصة بالأمن المائي والادارة السليمة للمياه في سبيل توفير المياه الصالحة للشرب ومنع استنزافها او تلوثها.

لقد أولى المرصد منذ نشأته، اهتماماً بمختلف المشكلات والتهديدات التي يمكن ان تلحق بنظام البيئة في الأردن، وفي هذا السياق نظم عشرات النشاطات التوعوية والعلمية، وساهم أيضاً في مناقشة الاستراتيجيات الحكومية الخاصة بالتنمية المستدامة والبيئة، واستجاب للطلبات الحكومية الخاصة بالتقدم بمساهمات حول الاطار القانوني والمؤسسي لوزارة البيئة.

هيكلية المرصد:

يتألف مرصد البيئة الأردني من فريق عمل تنفيذي، يضم منسق المرصد وباحثين متفرغين وغير متفرغين، وكذلك من هيئة استشارية تضم قادة ونشطاء وعاملين في الهيئات غير الحكومية، وخبراء من بعض المؤسسات الحكومية والدولية ذات الصلة بالبيئة.

ان عضوية الهيئة الاستشارية اختيارية وتطوعية، ويمثل اصحابها انفسهم وليس المؤسسات التي يعملون فيها، وهم يقدمون من خلال عضويتهم خبراتهم الطويلة، ويتم تجديد عضوية الهيئة الاستشارية بصورة دورية.

صورة

الجلسة الحوارية الخامسة

دور الطاقة المتجددة في ارساء أهداف التنمية المستدامة

نظم مرصد البيئة الأردني يوم ٧ تشرين الأول ٢٠٠٤ جلسة حوارية تحت عنوان «دور الطاقة المتجددة في ارساء أهداف التنمية المستدامة» تحت رعاية د. يحيى الخلايلة رئيس بلدية المفرق الكبرى، بالتعاون مع مديرية بيئة المفرق وبلدية المفرق الكبرى وجمعية البيئة الأردنية في المفرق، وذلك في قاعة الناشئين التابعة لبلدية المفرق الكبرى.

تضمنت أعمال الجلسة التي شارك فيها أكاديميون وقادة المنظمات الأهلية المعنية بالبيئة، على أربع أوراق عمل ومجموعة من المداخلات حول طرق تطبيق الطاقة المتجددة في الحياة العملية لما لها من أهمية في المستقبل القريب.

وفي كلمته أمام المشاركين، قال الدكتور يحيى الخلايلة: انطلاقاً من أهمية العمل البيئي، وارتباطه بالعمل البلدي، جاء هذا اللقاء الذي نسعى أن نخرج منه بالفائدة المرجوة التي تصب بالنهاية في خدمة وطننا العزيز، وأضاف بأن التنمية المستدامة بما تحمله من مضامين هي التنمية الحقيقية التي تشكل مورداً أساسياً لعملية البناء بمختلف أوجهه، ومن واجبنا أن نقدم أقصى إمكاناتنا للنهوض وزيادة الوعي والمعرفة، لنتمكن من الدخول للمستقبل بكل ثقة وثبات.

وألقى مدير البيئة في محافظة المفرق د. شحادة القرعان، كلمة قال فيها: «تتميز محافظة المفرق، بأنها ذات بيئة هشة، وهذا عائد لعدة أسباب وعوامل، أهمها محدودية الموارد، في المحافظة من المياه والأراضي الزراعية، بالإضافة الى عامل النمو السكاني والتصحر المتزايد، مما يولد ضغطاً شديداً على المرافق، وعلى الموارد البيئية، لذا فإن مديرية البيئة، أولت الموارد البيئية أهمية قصوى، كما تقوم المديرية بمراقبة مصادر التلوث والتصدي لها، وردع المشاريع التي تعبث بالبيئة».

وشدد د. شحادة على أن الأردن يعاني من نقص شديد في موارد الطاقة الاحفورية (النفط، الغاز، الفحم)، ويدفع سنوياً قيمة كبيرة جداً لاستيراد النفط مما ينعكس سلباً على أداء الاقتصاد الأردني، لذلك لا بد من التوجه الى خيارات اخرى متجددة، ورفيقة بالبيئة في الوقت نفسه لنضمن استمراريتها للأجيال القادمة.

وألقى السيد هاني الحوراني مدير مركز الأردن الجديد للدراسات، كلمة قال فيها: « ان الهدف من برنامج السياسات البيئية وحوارات التنمية المستدامة هو محاولة الوصول الى سبل تحقيق تنمية مستدامة في الأردن، وتحفيز دور المجتمعات المحلية والمنظمات الاهلية لتحقيق هذه التنمية، وذكر أن أهمية الجلسة تأتي من أهمية الطاقة ودورها الأساسي في العصر الحديث وتسارع استعمال الطاقة الاحفورية واحتمالية استنزافها خلال مدة أقصاها (١٠٠) سنة حسب الدراسات الجيولوجية، لذلك من واجبنا أن نبحث عن بدائل استخدام النفط والفحم والغاز».

تناولت الجلسة الأولى التي رأسها د. أحمد الزعبي، مساعد محافظ المفرق للتنمية، ورقتي عمل: الأولى للدكتور صالح الخرابشة من كلية الهندسة في الجامعة الهاشمية بعنوان «الطاقة المتجددة ومجالات تطبيقها للحفاظ على البيئة»، حيث عرض أنواع الطاقة المتجددة ومجالات تطبيقها في الأردن. وتناولت الورقة أنواع الطاقة المتجددة التي من الممكن استخدامها بشكل تجاري واقتصادي في الأردن مثل طاقة الرياح التي تعمل على تشغيل توربينات تنتج بدورها تنتج الطاقة التي تستغل في ضخ المياه وتوليد الطاقة. وهناك أيضاً الطاقة الشمسية التي هي من أثمن الاستثمارات في الأردن اذا استغلت بالشكل الصحيح، لأن الأردن يتمتع بأيام مشمسة معظم أيام السنة، كما عرفت الورقة بطاقة الامواج وطاقة المياه وطاقة المد والجزر والطاقة الحيوية والطاقة الحرارية في باطن الأرض.

وأكد د. الخرابشة امكانية استغلال العديد من الطاقات المتجددة في الأردن وبكميات كبيرة تسد حاجة الأردن من الطاقة المستهلكة، وتوفير إلى ما يقارب (١٠٠) مليون دولار أمريكي من قيمة الموازنة المرصودة للطاقة في الأردن.

وحمّلت الورقة الثانية المقدمة من م. هايل العموش رئيس جمعية البيئة الأردنية في المفرق، عنوان «دور الطاقة البديلة في تعزيز التنمية المستدامة»، حيث عرض أهمية الطاقة في حياة البشرية ومجالات استخدامها، والحاجة إلى البحث عن افضل الطرق لاستدامة هذه الطاقة، وقال: بما ان الطاقة الاحفورية مهددة بالنفاذ لذلك علينا أن ننظر للطاقات المتجددة بعين الاهمية لكي يستمر التقدم وتطور التفاعلات الانسانية مع البيئة. واعتبر أن استخدام الطاقة البديلة يعد شرطاً من شروط تحقيق اهداف التنمية المستدامة لكي يتسنى للأجيال القادمة الانتفاع بالطاقة المتجددة التي تستمر من جيل الى آخر.

الجلسة الثانية وهي بعنوان: الطاقة المتجددة في الأردن بين النظرية والتطبيق، فقد رأس أعمالها د. عبد العزيز محمود من متحف سمرقند، جامعة آل البيت، وطرحت خلالها ورقتا عمل، الأولى حول تكنولوجيا الغاز الحيوي واقتصادياته في الأردن مقدمة من مدير مصنع الغاز الحيوي في الرصيفة م. حاتم عبابنة، حيث عرض عبابنة تجربة استغلال الغاز الحيوي المنتج عن طريق النفايات في مكب نفايات الرصيفة من خلال مراحل فصل للمواد، والتخمير، والطحن، واستغلال نواتج المصنع على شكل غاز حيوي، وسماد طبيعي يستخدم في الزراعة. وأشار إلى أن المصنع نجح منذ بدأ التشغيل فيه وحتى نهاية ٢٠٠٣ في الحد من انبعاث ٢,٣ مليون متر مكعب من الغاز الحيوي بما يساوي ٦,٣ مليون متر مكعب من الميثان، واستخدامه لتوليد ١٨٧٠٠ ميجا واط / ساعة بالاضافة الى معالجة ٢٢٤٢٦ طن من النفايات العضوية.

وعرض د. عدنان شريعة، رئيس قسم العلوم الفيزيائية في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية ورقة علمية بعنوان استخدام الطاقة البديلة في ترشيد استهلاك الطاقة (دراسة حالة)، طرح من خلالها مبادئ استخدام الطاقة الشمسية من خلال المواد المستخدمة وطريقة عملها واماكن استغلالها وكيفية رفع كفاءتها للحصول على أفضل النتائج المرجوة.

وتطرق الى الأهمية الاقتصادية للخلايا الشمسية والزيادة المضطرة في سوقها خلال العشر سنوات الماضية، وذكر د. شريعة أن من المتوقع أن تصبح تكلفة كل كيلو واط / ساعة من الطاقة مماثلة لتكلفة الطاقة المستخرجة من الوقود الحالي في عام ٢٠١٠.

وعرض د. شريعة بعض التطلعات المستقبلية للطاقة الشمسية والتقنيات المستخدمة فيها، و ذكر ان التطورات التكنولوجية الكهروضوئية تسارعت بشكل ملحوظ في زمن قصير نسبياً، ويمكن توقع تطور متزايد في العقود القادمة.

وفي الختام جرى حوار موسع، شارك فيه المشاركون في الورشة من المنظمات البيئية والقطاع الحكومي والأكاديميين. ومن بين أبرز التوصيات التي توصل إليها المشاركون:

– الدعوة الى عقد مؤتمر وطني حول الطاقة المتجددة.

– الاستثمار بأبحاث الطاقة المتجددة وربط الصناعات المحلية بالجامعات ومراكز الابحاث.

– دعوة الجامعات الى تخصيص جزء من مواردها ومن وقتها لدعم البحوث التطبيقية وخاصة في مجالات الطاقة المتجددة.

– تفعيل دور المنظمات غير الحكومية وتفعيل دور الاكاديميين والباحثين في مجال الطاقة.

– دعوة الى ايجاد استراتيجية وطنية تنبثق عنها مشاريع قابلة للتنفيذ.

– ايجاد مركز وطني للأبحاث والاستراتيجيات في هذا المجال يعمل على تفعيل دور الباحثين في القطاع الأكاديمي والقطاع الخاص وربطهم بالقطاع الحكومي والتشريعي للانتقال من المرحلة النظرية الى المراحل التطبيقية.

الجلسة الحوارية السادسة

المشاريع البيئية التنموية ودورها في الوصول الى التنمية المستدامة

نظم مرصد البيئة الأردني يوم ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٤ ورشة حوارية تحت رعاية م. محمد المعايطة رئيس بلدية الكرك الكبرى، بعنوان «المشاريع البيئية للتنمية ودورها في الوصول الى التنمية المستدامة، بالتعاون مع بلدية الكرك الكبرى، وذلك في مركز الحسن الثقافي بالكرك.

وهدفت الجلسة إلى التعريف ببرنامج المنح الصغيرة (SGP) وآلية الحصول على منح منه، كما هدفت إلى تبادل الخبرات في مجال ادارة المشاريع التنموية البيئية وتنفيذها من قبل الجمعيات والمراكز الأهلية المحلية، في منطقة الجنوب والمملكة بشكل عام.

بدأت أعمال الجلسة بحفل الافتتاح الذي تحدث فيه المهندس محمد المعايطة رئيس البلدية حيث وضح أهمية المشاريع البيئية على المجتمع المحلي ومدى تأثيرها على البيئة والاقتصاد على حد سواء، ودورها في الوصول الى بيئة نظيفة خالية من التلوث والمنغصات بما يؤدي الى الحفاظ على الانسان الاردني سليماً معافى، وأشار الى الجهود التي تبذلها بلدية الكرك الكبرى في الحفاظ على أقسام الصحة والسلامة العامة والقيام بحملات الرش الدورية للأحياء السكنية، ومتابعة جميع الأعمال والصناعات والورش الداخلية للتأكد من التزامها بأسس السلامة البيئية.

وألقى أ. هاني الحوراني مدير مركز الأردن الجديد للدراسات، كلمة أشار فيها الى أهمية هذه الجلسة التي تقدم تجارب حية مستمدة من خبرة مجتمعنا الأردني ومنظماته الأهلية، وتسهم في تنمية الوعي بأبعاد التنمية المستدامة من خلال إثارة موضوعات مهمة تمس النبض المحلي.

وقدم المهندس منير الأدغم، المنسق الوطني لبرنامج المنح الصغيرة في الأردن ورقة منهجية حول دور المشاريع الصغيرة في الوصول إلى التنمية المستدامة حيث قدم شرحاً عن برنامج المنح الصغيرة في الأردن والذي بدأ تطبيقه في الأردن من خلال برنامج للأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الثاني ١٩٩٢، حيث قام البرنامج حتى الآن بدعم ٩٧ مشروعاً في المرحلة التجريبية والمرحلتين العمليتين الأولى والثانية. وتقسم المشاريع التي دعمها البرنامج الى خمسة أقسام، وهي:

مشاريع في مجال التنوع الحيوي، ومشاريع في مجال التغير المناخي، ومشاريع في مجال المياه الدولية وفي مجال تدهور الأراضي، ومشاريع متعددة المجالات تتعامل مع قضايا تتعلق بالتصحر وإدارة المساقط المائية.

أما توزيع المشاريع حسب طبيعة النشاط، فيبين أنه كانت هناك مشاريع للتوعية والتعليم ونشر المعلومات، ومشاريع تدريبية وبناء قدرات، ومشاريع تخطيط وتنفيذ ابحاث ودراسات.

وأشار الادغم الى آلية عمل البرنامج على الصعيد الوطني، حيث انه يدار من قبل منسق وطني ومساعد للبرنامج، بالتعاون مع لجنة توجيهية وطنية تطوعية، تتشكل من خبراء محليين، وممثلين عن عدة مؤسسات تعمل في مجال التنمية المستدامة مهمتها تقييم المشاريع المقدمة للبرنامج. إذ تشكل اللجنة آلية دعم للبرنامج الوطني وتعمل بطريقة تشاركية استشارية، كما تقدم اللجنة الكثير من الخدمات للجمعيات في مراحل تطوير ومناقشة وتنفيذ المشاريع.

كما أن البرنامج يحرص على عقد العديد من حلقات العمل التي تضم الجهات المعنية بالبرنامج كافة، ويقوم بإجراء نشاطات وانتاج مواد اعلامية بهدف تعريف الجمعيات غير الحكومية، وغيرها من المجموعات الشعبية بالبرنامج وتوعيتهم بالقضايا البيئية العالمية والمحلية. ونوّه إلى أنه لا يمكن التصدي للمشاكل البيئية العالمية بشكل

ملائم دون مشاركة المجتمعات المحلية وبأن هذه المجتمعات تستطيع من خلال تمويل بسيط لايتجاوز (٥٠) ألف دولار لكل مشروع القيام بأنشطة ذات تأثير مهم وواضح على حياة هذه المجتمعات والبيئة التي تعيش فيها.

ومن ثم تم عرض المشاريع الريادية البيئية التنموية المنفذة من قبل المجتمعات المحلية، في جلسة ترأس أعمالها د. سعود الطيب، استاذ الاقتصاد في جامعة مؤتة، وعرضت خلال الجلسة ثلاث تجارب عملية ناجحة: الأولى لجمعية سيدات راكين الخيرية تحدثت باسمها السيدة سميحة الحباشنة رئيسة الجمعية، حيث لخصت تجربة الجمعية من خلال العمل على حفر آبار مياه في منطقة راكين لتستغل للزراعة وسد النقص الحاصل في المياه، الأمر الذي عمل على توفير المياه للاحتياجات المنزلية والحدائق المنزلية والمزروعات الموسمية وبالتالي ساعد المشروع في انتاج المحاصيل ودعم الوضع الاقتصادي للأسر في منطقة راكين.

أما التجربة الثانية فكانت لجمعية أبناء ضانا والقادسية السياحية التعاونية، حيث قام بعرضها السيد ماهر الخصبة، الذي أوضح كيف أن الجمعية عملت من خلال المنحة المقدمة من البرنامج على تأهيل منطقة ضانا السياحية وبناء فندق ضانا السياحي الذي بني على الطراز التراثي. ويوفر الفندق لزائري المنطقة المبيت والتمتع بأجواء ضانا الخلابة. عملت هذه أيضاً على توفير باص لنقل السائحين داخل منطقة ضانا السياحية ومحمية ضانا الطبيعية، وتعريف الزوار على البيئية السياحية للمنطقة. وعرضت السيدة يسرى البستنجي رئيسة جمعية منشية أبو حمور التعاونية المشروع الذي نفذته جمعيتها بدعم من برنامج المنح الصغيرة.

هذا وقد حضر الجلسة العديد من ممثلي الجمعيات التعاونية والخيرية الأهلية من محافظات الجنوب، ودار النقاش حول أهمية المنح الصغيرة في دعم الوعي البيئي في المنطقة، ورفد المنطقة بمشاريع ريادية اقتصادية تنموية، تساهم ايضاً في تقليص نسبة البطالة في المجتمع المحلي.

وطرح في اللقاء العديد من الأفكار المنهجية لمشاريع مستقبلية يمكن أن تدعم من قبل برنامج المنح الصغيرة، الأمر الذي من شأنه الاستفادة من الفرص التي يتيحها هذا البرنامج في الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة.

محافظة جرش

الورشة الحوارية السابعة

الجمعيات غير الحكومية وقضايا الحاكمية البيئية

نظم مرصد البيئة الأردني، يوم ١٣ كانون الاول ٢٠٠٤ ورشة حوارية حول «الجمعيات غير الحكومية وقضايا الحاكمية البيئية»، بالتعاون مع بلدية جرش الكبرى وجمعية البيئة الأردنية في جرش.

توزعت أعمال الورشة الحوارية على جلستين الأولى وكان أول المتحدثين م. وليد عادل العتوم رئيس بلدية جرش الكبرى راعي الورشة، حيث أشار إلى دور العامل البيئي في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتنمية الشاملة مبيناً دور البلديات المباشر باعتبارها من مؤسسات الحكم المحلي وشريكاً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة. واستعرض السيد محمد عارف رئيس فرع جمعة البيئية الأردنية في جرش في كلمته، دور الجمعية في نشر التوعية البيئية من خلال إقامة حملات بيئية تطوعية لما تتميز به محافظة جرش من خصوصية بآثارها الحرجية وموقعها المميز القادر على استقطاب السياحة الداخلية والخارجية. وألقى السيد حسين أبو رمان المدير التنفيذي لمركز الأردن الجديد للدراسات كلمة المركز، بين من خلالها أهداف ونشاطات المركز وبرنامج مرصد البيئة الأردني كأحد برامج المركز الذي عكف على تسليط الضوء على أهم القضايا والسياسات البيئية في المنطقة وقضايا التنمية المستدامة من خلال عقد عدة ورشات عمل وندوات متخصصة حولها.

ثم قدم السيد هاني الحوراني مدير عام مركز الأردن الجديد للدراسات ورقة منهجية حول ماهية الحاكمية البيئية: البعد النظري والعملي، مبيناً أن المقصود بالحاكمية البيئية الجيدة (Good Environmental Governance) حسب ما ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنما هو:

تضامن وتكامل العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية عند اتخاذ القرارات السياسية، والتأكيد على أن الاهتمام بالبيئة يجب أن يكون عاملاً أساسياً في اتخاذ أي قرار يتعلق بالتنمية الشاملة ولاسيما بأبعادها الاقتصادية والتشريعية.

وأشار أيضاً إلى أن الحاكمية هي نظام سياسي مرتبط بعدة متطلبات أساسية، مثل الشفافية والمسؤولية في اتخاذ القرار، كما أصبحت مرتبطة أيضاً بالديمقراطية التي تدعم النظام التعددي والملتزم بحرية الانتخاب، حيث أن نوعية الحاكمية الجيدة، وخاصة في التفاعل بين مؤسسات المجتمع المدني مع الحكومة، تعتبر العنصر الفعال في تحقيق تنمية بشرية مستدامة.

وترأس الجلسة الثانية الدكتور حيدر العتوم، مدير مديرية صحة جرش، وقدم في إطار هذه الجلسة ورقتا عمل، الأولى للمهندس جهاد عبوي، أمين عام حزب الخضر الأردني حول مدى تأثير الحركة الحزبية في الحاكمية البيئية (مشروع إسمنت العقبة الكلنكر نموذجاً)، والثانية بعنوان دور الإعلام والصحافة في نشر الثقافة البيئية، للصحفي والباحث في القضايا البيئية محمد شريف الجيوسي.

أشار العبوي إلى دور حزب الخضر في الدفاع عن القضايا البيئية بجميع أبعادها الوطنية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، إضافة إلى المحافظة على عناصر الحياة من ماء وهواء وغذاء، ونوه العبوي إلى دور الحزب في التصدي لقرار مفوضية العقبة بإقامة مشروع يعمل على استيراد الكلنكر المصري وتصنيعه إلى إسمنت لغايات تصديره أو تسويقه في

السوق المحلية، الأمر الذي دعا الحزب لعمل مسح شامل للمشروع من كافة الجواب آخذين بالاعتبار أن العقبة هي المنفذ البحري الوحيد للمملكة، عدا عن أن منطقة العقبة تحوي بعداً سياحياً وتجارياً إضافة إلى الخاصية الجمالية والبيئية للمنطقة. وقد بينت الدراسة أن صناعة الأسمنت في هذه المنطقة سوف تعود بضرر حتمي على البيئة والتجارة والسكان على حد سواء، لذلك تصدى حزب الخضر لهذا القرار وأسهم في إلغائه، بالتعاون مع جهود المجتمع المحلي.

وتناول الجيوسي دور الإعلام في نشر وترسيخ الثقافة البيئية، وذكر أن البحث الجاد في قضايا البيئة لا بد له من الإعلام المحرض على التفكير وشحذ الأذهان والعصف الفكري وتدوين ذلك وتعميمه على الناس بعامة والمهتمين بخاصة، وأوصى الجيوسي بإعادة صياغة وهيكلة اللجان الإعلامية البيئية سواء في وزارة البيئة أو غيرها من الجهات المعنية، ودعم جريدة رسالة البيئة الصادرة عن جمعية البيئة الأردنية ومجلة ريم الصادرة عن الجمعية الملكية لحماية الطبيعة وسلسلة أوراق بيئية، الذي عكف مرصد البيئة الأردني على إصدارها.

وفي المائدة المستديرة في ختام أعمال الورشة، دعا المشاركون من بلدية جرش والجمعيات البيئية والأهلية ومن الإعلاميين والأكاديميين إلى عدة توصيات أهمها:

– اعتماد سياسات تحفز الأحزاب والجمعيات البيئية غير الحكومية على العمل من أجل الحكم الجيد الذي يصب في مصلحة البيئة.

– ربط الجمعيات والأحزاب والمجتمع المدني الذي يعنى بالبيئة، عن طريق شبكة تواصلية بيئية، ليتسنى إلقاء الضوء على أهم الأمور البيئية وطرح ومعالجة المشاكل الساخنة على الساحة المحلية.

– محاولة تفعيل القوانين والتشريعات البيئية وتطبيقها على أرض الواقع ولاسيما في المصانع والشركات التجارية وخصوصاً في محافظة جرش لما تتمتع به من خصوصية أثرية.

– دعوة لعقد مؤتمر سياحي بيئي في محافظة جرش، يعمل على ترويج جرش سياحياً ونشر الثقافة البيئية لدى المجتمع المحلي.

– عمل مسح ميداني ودراسة الأثر البيئي لأي مشروع منوي إقامته في المملكة، ومحاولة إشراك المجتمع المدني في تقييم المشاريع.

– يجب على أي قرار أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية إضافة إلى العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لتتكامل صورة الحكم الجيد الذي يخدم المصلحة الوطنية.

– تفعيل دور رابطة الإعلاميين البيئيين الأردنيين ودعمها من قبل الجهات المعنية.

– الاشتراك في الأنشطة والفعاليات العربية والدولية التي تخص القضايا والتشريعات البيئية.

– توظيف الكوادر والأكاديميين ذوي الاختصاص البيئي من حيث الدراسة النظرية والعملية، لإدماجهم في المناحي العملية والتطبيقية.

– مشاركة الشباب وطلاب المدارس والجامعات في الورش وجلسات الحوار التي من شأنها توعيتهم وتثقيفهم وزيادة نسبة المشاركة الشبابية.

اقليم العقبة.. تحدي المحافظة على البيئة

الجلسة الحوارية الثامنة

الاستدامة في برامج مكافحة الفقر

اختتمت ورشة «الاستدامة في برامج مكافحة الفقر» والتي نظمها مرصد البيئة الأردني، يوم ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٤، بالتعاون مع بلدية مأدبا الكبرى بجملة من التوصيات المهمة التي تناولت الحلول والبرامج التي من شأنها مكافحة الفقر.

وكانت أعمال الورشة قد بدأت بحفل الافتتاح الذي تحدث فيه المهندس عبد اللطيف الحديدي، رئيس بلدية مأدبا الكبرى راعي الورشة، حيث أكد دور بلدية مأدبا في مكافحة الفقر والبطالة من خلال التعاون مع الوزارات والجمعيات الخيرية في تطبيق برامج تنمية المجتمع المحلي، وتحدث السيد حسين أبو رمان، المدير التنفيذي لمركز الأردن الجديد للدراسات حول التنمية المستدامة، وقال: تكون هذه التنمية اجتماعية حينما تكفل تحقيق العدالة في التوزيع وايصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم الى محتاجيها، وكذلك حينما تكفل المساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

وقدمت في الورشة أربع أوراق عمل، قدم فيها السيد عدنان بدران، رئيس قسم الأسعار والتكاليف المعيشية / دائرة الاحصاءات العامة، ورقة حول الفقر في الأردن، ماهيته وحجمه وانتشاره الجغرافي، حيث بيّن تعريف الفقر وأنواعه والمقاييس العالمية والوطنية للفقر ومؤشراته، وأوضح أن نسبة الفقر في المملكة قد بلغت حسب دراسة تقييم الفقر في الأردن لعام (٢٠٠٢/٢٠٠٣) ما يعادل ١٤,٢٪.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب النمط الغذائي الفعلي في تقدير خطوط الفقر، وذلك من خلال حساب حاجة الفرد اليومية من السعرات الحرارية ومن ثم تكلفة هذه السعرات.

وأظهرت هذه الدراسة ان احتياجات الفرد من السعرات الحرارية هو ٢٣٠٩ سعر حراري / اليوم بالمتوسط، وأن تكلفة (١٠٠٠) سعر حراري تساوي (٠,٢٢١٧) دينار، وعليه يساوي متوسط خط الفقر الغذائي (١٨٧) ديناراً للفرد/ سنة.

ومن خلال الدراسة تبين أن أعلى نسبة فقر حسب المحافظات، كانت في محافظة المفرق بنسبة (٢٥,٤٪)، تليها محافظة معان بنسبة (٢٤,١٪)، ثم محافظة الزرقاء بنسبة (٢٢,٣٪)، فيما بلغت نسبة الفقر في محافظة مأدبا حوالي (١٠,٧٪).

ووضح بدران أن هناك علاقة بين الفقر ومعدل المشاركة في قوة العمل، حيث بلغ معدل المشاركة في قوة العمل للفقراء (٣٦,٧٪) بينما بلغ (٤٠٪) لغير الفقراء، وهذا يوضح الفرق في معدل المشاركة في قوة العمل بين الفقراء وغير الفقراء.

وربط بدران بين علاقة الفقر بالبطالة من خلال أن معدل البطالة عند الفقراء تجاوز مرة ونصف معدل البطالة عند غير الفقراء، وتجاوز هذا المعدل أكثر من ٢,٤ مرة في محافظة العقبة.

وألقى صامد القضاة، رئيس قسم التأهيل في صندوق التنمية والتشغيل تناول فيها برامج صندوق التنمية والتشغيل ودورها في مكافحة الفقر، وبيّن أسس الإقراض للمشاريع التي من شأنها توظيف الأيدي العاملة وتحريك رؤوس الأموال حيث بلغ اجمالي التمويل المقدم من الصندوق من خلال نشاط الإقراض المباشر وشبه المباشر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٤) ما يزيد عن (٦٠,٦) مليون دينار، موّلت أكثر من ٢٣ ألف مشروع، ووفرت حوالي ٤١ ألف فرصة عمل.

وقسم القضاة أنواع الإقراض الى نوعين: الإقراض غير المباشر من خلال المؤسسات الوسيطة ونافذة المشاريع الريادية في وزارة التخطيط، والإقراض المباشر من خلال النوافذ التالية:

مركز الصندوق في عمان، الوحدات المتنقلة، نافذة ديوان الخدمة المدنية، محطات المعرفة، ونافذة صندوق المعونة الوطنية. وبين أن أعلى نسبة نسبة إقراض حسب المحافظات كانت في العاصمة بنسبة (٣٣,٥٪)، تليها اربد بنسبة (١٥,٦٪) أما نسبة الإقراض في محافظة مأدبا فكانت (٤,٨٪).

وأوضح القضاة أن صندوق المعونة الوطني يقيم دورات التدريب والتأهيل لصقل المهارات لتحسين الأداء في المهن التي ينتسب المنتفع إليها، وأشار إلى أن الصندوق قام بعقد دورات تدريبية وتأهيلية وجلسات توعية بلغ عددها (٣٥٠) دورة بقيمة مليون دينار، وقد بلغ عدد المشاركين (٨٧٧٠) مشاركاً من كلا الجنسين.

ثم تحدث السيد فلاح القيسي، مدير مراكز الأميرة بسمة للتنمية في مأدبا، حول دور الجمعيات والهيئات الاجتماعية في الحد من الفقر ومعالجة آثاره. وذكر القيسي أمثلة على الموارد البشرية وتأهيلها لخوض سوق العمل من خلال الدور الذي يقدمه مركز الأميرة بسمة للتنمية في مأدبا خلال عام ٢٠٠٤ في عدة مجالات:

ففي مجال الحصاد المائي، تم تمويل (٦٩) مشروعاً مائياً زراعياً بقيمة (٦٤) ألف دينار، وعملت المراكز على تأمين (٢١٨) فرصة عمل للقطاع النسائي بالتعاون مع القطاع الخاص، إضافة الى تأهيل (١٦٠) سيدة في مجال الكمبيوتر،

الخياطة، التجميل، الصناعات الحرفية (الفسيفساء)، الزراعة، تصنيع المواد الغذائية، وتأمين الرعاية لأكثر من (٣٠٠) طفل في مرحلتي الحضانة والروضة.

وفي مجال التوعية، عقدت المراكز (٤٥) نشاطاً في مجال التوعية بحقوق الانسان والمرأة والطفل والديمقراطية والتمكين للمرأة.

وتحدث م. يحيى السعود، مستشار وزير العمل حول التنمية المستدامة ومساهمتها في تقليل نسب الفقر ووضع منهجية التنمية المستدامة في تطبيق المحاور الاقتصادية والاجتماعية بالتزامن مع تطبيق الاستراتيجيات الوطنية في الحد من ظاهرة الفقر.

وأشار السعود إلى أن وزارة العمل تعمل على تنفيذ مشروع إعداد الكفاءات المهنية الأردنية بهدف تحقيق متطلبات التنمية المستدامة للمرحلة الراهنة والقادمة لإعداد قوى عاملة مدربة عالية الكفاءة، وتحقيق التوازن في هيكلة القوى العاملة في سوق العمل والذي يشهد إقبالاً كبيراً من العمالة الوافدة في كثير من مجالات العمل مما يؤثر سلباً على برامج التصحيح الاقتصادي وحل مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل للأردنيين.

وأشار السعود أيضاً الى ان المشروع استهدف قطاعات العمل التي تسيطر عليها العمالة الوافدة والقطاعات التي يتوقع ان توفر فرص عمل وتتطلب مهارات وكفاءة عالية مثل مشاريع المناطق الحرة والمناطق الصناعية المؤهلة ومشاريع خطوط النفط والغاز، إضافة الى الراغبين في العمل من الذكور والإناث والممارسين للعمل الذين يرغبون في رفع كفاءتهم، لافتاً إلى ان موازنة المشروع بلغت زهاء مليون و (٢٥٠) ألف دينار وبلغ عدد الملتحقين بالمشروع (٨١١) متدرباً تخرج منها (٧٧٤) متدرباً تلقوا التدريب في تخصصات مهنية مختلفة في قطاعات الانشاءات والفندقية ولحام المعادن والمخابز.

واختتمت أعمال الورشة بمائدة مستديرة، حضرها عدد من الدوائر المعنية في البلدية والمحافظة وممثلون عن الجمعيات الاجتماعية والخيرية والقطاع النسائي وإعلاميون، وخصصت للبحث في السياسات الأكثر ملاءمة التي يتعين على السلطات اتخاذها إزاء مشكلة الفقر في المملكة. وخرجت الورشة بالتوصيات التالية:

١- توفير المعلومات والبيانات عن خصائص وحاجات أسواق العمل في الدول العربية وتطوير الجهود الرسمية لتوفير فرص العمل للأردنيين في الخارج وتعزيز التنسيق مع المستشارين العماليين الذين تم تعيينهم في دول الخليج وليبيا مؤخراً.

٢- معالجة جيوب الأمية بين السكان والعمل على خفضها من ١٠٪ الى ٥٪، والعمل على معالجة ظاهرة التسرب من التعليم الأساسي.

٣- التوسع في تطبيق قانون تنظيم العمل المهني وتكليف جهة خارجية لتقييم أداء ومخرجات مؤسسة التدريب المهني.

٤- التوسع في برامج التعليم والتدريب المهني وتقديم برامج تدريبية خاصة للطلبة الذين سبق أن تسربوا من مرحلة التعليم الأساسي.

٥- تقييم نواتج وبرامج التعليم العالي (الجامعات وكليات المجتمع والتعليم والتدريب المهني) لمعرفة مواءمتها لسوق العمل.

٦- دعم النشاطات والبرامج التدريبية الهادفة التي تنعكس على رفع أداء القوى العاملة بشكل عام وخاصة في القطاع الخاص وتقييم برامج التدريب المهنية وربطها بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة.

٧- دعم التدريب المهني المقدم للنساء ورفع كفاءة العاملات في القطاعات المختلفة والعمل على إحلال العمالة النسائية محل العمالة النسائية الوافدة في بعض القطاعات مثل النسيج.

٨- توفير التمويل اللازم لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير الشروط والمعايير المعتمدة لدى صندوق التنمية والتشغيل وتنويع المشاريع المقدمة للنساء وإنشاء حاضنات الأعمال الخاصة بهن.

٩- زيادة عدد مراكز تكنولوجيا المعلومات وتوسيع انتشارها لتصل إلى التجمعات الأقل تقدماً.

١٠- التأكيد على أهمية عدالة توزيع المكاسب التنموية والدخل الوطني على مستوى المحافظات.

١١- ضرورة تنظيم حملة توعية وطنية تشارك بها وسائل الإعلام الوطنية بخصوص عدد من القناعات السائدة فيما يتعلق بالفقر والبطالة مع التأكيد علي انه لايوجد ما يسمى بثقافة العيب وكل مافي الأمر أن الخجل من ممارسة عمل معين ليس ثقافة بل هو قناعة سلوكية مغلوطة ويمكن التغلب عليها بالتوعية والحوافز.

١٢- العمل على تعزيز فرص الاستثمار والمشاريع الإنتاجية في المحافظات وتوجيهها نحو المناطق الأكثر تأثراً بالفقر والبطالة وتفعيل برامج التنمية الريفية وذلك للحد من الهجرة من الريف الى المدن.

١٣- اعادة النظر في تشريعات وآليات عمل صناديق العون المختلفة وضرورة تنسيق أعمالها أو دمجها.

١٤- التوسع في تطبيق معونة الدخل التكميلي لان هذا الشكل من المعونة يشجع على العمل بدلاً من الاتكال على المعونة بشكل تام.

الحاكمية البيئية بين المبادئ والتطبيق

هاني الحوراني

وهي تلك التي تسعى إلى تحقيق The Good Enviromental Governance الحاكمية البيئية الجيدة
بهدف تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة وهي تلك التي تأخذ بعين الاعتبار المبادئ التالية
التي أصدرت عام ١٩٨٨ والتي أظهرت الحكم الرشيد والتي ليس لها مثيل في الوقت الحاضر

وتعبر الحاكمية عن طبيعة العلاقة التي توجد بين ثلاثة مكونات، هي:

الاطار القانوني، السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والشعب أو المحكومين.

وتعكس طبيعة العلاقة بين المكونات الثلاث نوعية أو خصائص النظام السياسي.

إن مفهوم الحاكمية لا ينصرف إلى الدولة فقط، وإنما إلى مختلف أنواع المنظمات، والمجتمع المدني هو الاطار العام لهذه المنظمات .

والحاكمية مفهوم محايد فقد يكون هناك حاكمية جيدة، وقد يكون هناك حاكمية سيئة. ولذا فإن الحاكمية الجيدة يجب أن تنمي المواطنين وتزيد الخيارات المتاحة لهم، وأن تتيح لهم فرصاً أفضل إضافة إلى ايلاء أهمية خاصة للفئات الضعيفة أو الفئات الأكثر فقراً وتهميشاً من المجتمع. ومفهوم الحاكمية الجيدة، يدخل لاعبين جدداً في عملية صنع القرار، وهم المجتمع المدني، وهناك أيضاً القطاع الخاص الذي أصبح شريكاً في هذه العملية.

ما هي المباديء التي تجعل الحاكمية جيدة؟

أولاً: مبدأ المشاركة

يتضمن مفهوم الحاكمية الجيدة مبدأ المشاركة الذي يميز وضعية الحاكمية من بلد الى آخر بمقدار المشاركة التي تشمل الفئات جميعاً. وهذا يعني توسيع نطاق الحريات، فحتى يشارك الناس يجب أن يتمتعوا بالحريات العامة وأن يكون لهم الحق في الانتخاب والترشيح والتعبير وتكوين الجمعيات، وعقد الاجتماعات ... إلخ.

ثانياً: مبدأ الشفافية

المقصود بالشفافية Transparency، هو القدرة على الوصول إلى المعلومات لكل مواطن، فالمعلومات ليست حكراً في يد الحكومات أو في يد فئة معينة من الناس، إذن الشفافية تعني التدفق الحر للمعلومات وحق المواطن في

هاني الحوراني

الوصول إلى هذه المعلومات، وهذا يتم عن طريق صحافة حرة، وعن طريق الاذاعة والتلفزيون، وكلما زادت الشفافية تزيد القدرة على محاربة الفساد والحد منه.

ثالثاً: حكم القانون

بمعنى أن يسود القانون جميع نواحي الحياة وأن يتساوى الجميع أمام القانون وأن يحكم القانون سلوك جميع مكونات الدولة من الحكومة إلى المواطن، وأن يسود القانون ليس فقط على المستويات العليا ولكن ايضاً على مستوى منظمات المجتمع المدني.

رابعاً: مبدأ المساءلة

فالمساءلة Accountability، المقصود بها أن تكون في كل بلد قواعد وآليات تعطي للمواطن حق مساءلة أو محاسبة المسؤول، وهذا المسؤول قد يكون حكومياً أو قائد جمعية، وقد يكون رئيس حزب أو رئيس غرفة تجارة أو صناعة، أو رئيس بلدية أو حتى عضو مجلس في بلدية ما ...إلخ. إذن المساءلة هي حق وآلية تقررها الأنظمة الديمقراطية بشكل واضح. ولا تنطبق فقط على المؤسسات الكبيرة أو المؤسسات الدستورية الرئيسية في البلد وانما تنطبق على كل مناحي الحياة.

خامساً: مبدأ التوافق أو الاجماع

في الحياة بشكل عام، فإن مصالح الفئات المختلفة ليست بالضرورة متجانسة وانما قد تنشأ بينها تعارضات وتناقضات سواء في الحاضر أو المستقبل. فإذا تمسك كل اتجاه بوجهة نظره في أن خطته هي الحل الأمثل للبلد، فلن نصل إلى اتفاق، وقد ندخل في نزاعات طويلة الأمد. وحلاً لهذا الموضوع، توصلت البشرية إلى فكرة مفادها أن المجتمعات في القرارات المتعلقة بمستقبلها أو بقضايا مصيرية ومعيشية هامة، تكون بحاجة إلى نوع من التوافق، وهذا التوافق ينشأ نتيجة الحوار.

سادساً: مبدأ الاستجابة

وهو أن تكون أية قرارات مستجيبة لمصالح الأعضاء أو المنتفعين أو المستفيدين وهم الذي يطلق عليهم اصحاب المصالح Stakeholders. أي عندما نأخذ قرارات في الهيئة القيادية لمؤسسة ما يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن تعكس وتعبر وتخدم آراء ومصالح الفئات المعينة.

سابعاً: مبدأ المساواة

أي السعي لبناء المساواة، والمقصود بها ان القرارات يجب أن تخلق شروطاً ملائمة لمختلف الفئات وأن لا تغفل حق فئة لصالح فئة أخرى وأن يكون هناك تطوير متكامل للمصالح والأوضاع المعيشية لمختلف الفئات .الجدير بالذكر أن الرغبة في بناء المساواة في المجتمعات غير موجودة في الطبيعة، ولكنها شيء نسعى له بالوعي والقرارات الحكيمة.

ثامناً: مبدأ الفعالية والكفاءة

والمقصود به أن يحكم على السياسات والاجراءات المختلفة بأنها جيدة أو سيئة من خلال كونها تحقق أفضل النتائج. ولتحقيق هذه النتائج يجب أن تتسم هذه القرارات بالفعالية والكفاءة المبنية على العلم والدراسة، وأن تكون متخذة بعد تخطيط وتمحيص وليست موضوعه ارتجالاً.

تاسعاً: مبدأ النظرة الشمولية

يجب على الحاكمية الرشيدة أو الجيدة أن تتسم بالنظرة الشمولية بعيدة المدى، بمعنى أن يكون هناك نوع من النظرة الاستراتيجية، بحيث لا تتخذ القرارات بتأثير اللحظة الراهنة وإنما آخذين في الاعتبار الاحتمالات المختلفة للمستقبل.

الحاكمية البيئية الجيدة

الحاكمية البيئية الجيدة: هي تلك التي تسعى أو تطبق الشروط والمواصفات السابق ذكرها في ادارة الشأن البيئي، وان تكون البيئة واستدامة البيئة في مركزالاهتمام والعناية عند اتخاذ القرارات سواء كانت قرارات سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية أو قرارات تقنية، ومن مختلف صانعي القرارات .بمعنى أنه يجب أن تكون البيئة حاضرة وموجودة في عقل صاحب القرار وأمامه، فمثلاً عندما يتخذ قرار لإنشاء مشروع صناعي في جرش فيجب أن يأخذ في عين الاعتبار الأبعاد البيئية لهذا المشروع. وأنوه هنا إلى "المجتمع البيئي "بمعنى المجموعات والمنظمات التي تعمل في قطاع البيئة. ومن الميزات الجيدة في الأردن انتشار جمعيات البيئة وانضمام المواطنين العاديين لها والنشاط من خلال هذه الجمعيات .ويجب على المشرع أو متخذ القرار أن يضع البيئة ضمن المعايير الاعتبارية الداخلة في اتخاذ اقرار بشأن أي مشروع، وليس فقط الاعتماد على عدد فرص العمل التي سوف يوفرها هذا المشروع أو مقدار الدخل الناتج عنه. فمن الممكن أن يفيدنا هذا المشروع في الوقت الحاضر ولكن من الممكن أن يكون له آثار بيئية ضارة في المستقبل.

ومن الأطراف المهتمة المعنية بالحاكمية البيئية الجيدة البلديات وأنا أشدد على دور البلديات ليس لما لها من دور مؤثر في التوجه نحو ترسيخ ثقافة التنمية المستدامة وحماية البيئة وهناك المؤسسات العامة مثل مؤسسات الكهرباء والمياه وكل المؤسسات التي تقدم الخدمات العامة يجب أن تكون مسؤولة عن تكريس الحاكمية البيئية الجيدة، أي أن الحاكمية مكون رئيسي من عملية الدمقرطة للمجتمع.

وأود أن ألقي الضوء على الدور الفعال التي تقوم به جمعيات البيئة والمنظمات والمؤسسات البيئية بالرغم من أنها جمعيات غير ربحية، ولكن اهتمامها ينصب في المقام الأول على البيئة وحمايتها.

ومن أهدافها أيضاً التأثير في عملية صنع القرار، فعندما يعرض تشريع من الحكومة للبرلمان فإنها تحاول أن يكون لها دور مؤثر في عملية هذا القرار التشريعي عن طريق تقديم الملاحظات والتوصيات بأن يكون القانون على هذا الشكل أو ذاك. وإذا ما كان هناك نقص في تدفق المعلومات عن البيئة سواء بصورة متعمدة أو غير متعمدة، فإن واجب منظمات البيئة هو أن تساعد المواطنين على المساهمة في العملية البيئية وتوصيل المعلومات البيئية إليهم. فما هو دور هذه الجمعيات في الوصول إلى حاكمية بيئية جيدة؟ هناك ثلاثة أدوار، وهي:

الدور الأول: وهو دور توعوي بمعنى أن تقوم جمعية البيئة بدعوة المواطنين لحضور ندوات وتناقش فيها قضايا محددة وتثقفهم فيها، وقد يترتب على هذا الاجتماع الوصول إلى شيء مفيد أو معلومة مفيدة في الشأن البيئي، أي أنها تساعد على خلق ثقافة بيئية تساعد وتعزز في الوصول إلى حاكمية بيئية جيدة.

الدور الثاني: هو دور رقابي، فمنظمات المجتمع المدني بشكل عام لها دور في التوعية وتوسيع نطاق المشاركة ولها دور رقابي بمعنى أنه فيما يخصها من الأمور فإنها تقوم بدور رقابي للممارسات أو الاجراءات أو السياسات التي تؤثر على الوضع البيئي.

الدور الثالث: أصبح المجتمع المدني يقوم بدور الشريك الفعال مع الحكومة في عملية اتخاذ القرار، أكثر المنظمات المشاركة في هذا المجال هي الجمعيات البيئية، حيث تدير مشروعات ضخمة، مثلاً فإن الجمعية الملكية لحماية الطبيعة تدير مشروعات بالملايين وهذا يجسد شراكتها للحكومة وللقطاع الخاص في عمليات التنمية، وعندما نتكلم عن جمعية البيئة الأردنية، فلها ٢٥ فرعاً وكل فرع ينشط بطريقة معينة في منطقته ويمارس دوره كوسيط بين المواطن العادي والحكومة وبذلك تكون قد قامت بدور الشريك الفعال في عمليات التنمية وحماية البيئة.

الاتفاقيات الدولية

تشتمل الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة المشار إليها أدناه على (٥٢) إتفاقية صدرت في الفترة مابين ١٩٥٠ وعام ١٩٩٢ ، هذا بالاضافة إلى الاتفاقيات التي وقعتها المملكة الأردنية الهاشمية في مجال حماية البيئة والتي تشتمل على (٢٣) اتفاقية ومعاهدة وبروتوكولاً وإعلاناً .

١- الاتفاقية الدولية لحماية الطيور، باريس ١٩٥٠ .
٢- اتفاقية إنشاء منظمة حماية النباتات في أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط (بصيغتها المعدلة)، باريس، ١٩٥١ .
٣- الاتفاقية الدولية لحماية النباتات، روما، ١٩٥١ .
٤- الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط (بصيغتها المعدلة) في ١١ نيسان / ابريل ١٩٦٣ وفي ٢١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٩، لندن، ١٩٥٤ .
٥- التعديلات للاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط، ١٩٥٤، والمتعلقة بالترتيبات الخاصة بالصهاريج والحد من حجم الصهاريج، لندن، ١٩٧١ .
٦- التعديلات للاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط، ١٩٥٤ والمتعلقة بحماية الرصيف المرجاني، لندن ١٩٧١ .
٧- الاتفاقية الخاصة بأعالي البحار، جنيف، ١٩٥٨ .
٨- اتفاقية المسؤولية المدنية في ميدان الطاقة النووية (بصفتها المعدلة)، باريس ١٩٦٠ .
٩- الاتفاقية المكملة لإتفاقية باريس الخاصة بالمسؤولية المدنية في ميدان الطاقة النووية (بصيغتها المعدلة) بروكسل، ١٩٦٣ .
١٠- معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء، موسكو، ١٩٦٣ .
١١- اتفاق انشاء لجنة لمكافحة الجراد الصحراوي في الجزء الشرقي من منطقة انتشاره في جنوب غربي آسيا (بصيغته المعدلة)، روما، ١٩٦٣ .
١٢- الاتفاقية الدولية الخاصة بالمسؤولية المدنية عن الضرر الناجم عن التلوث بالنفط (لصيغتها المعدلة)، بروكسل، ١٩٦٩ .
١٣- الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في أعالي البحار في حالات كوارث التلوث بالنفط، بروكسل، ١٩٦٩ .
١٤- البروتوكول الخاص بالتدخل في أعالي البحار في حالات التلوث البحري بمواد أخرى غير النفط (بصيغته المعدلة)، لندن. ١٩٧٣ .
١٥- اتفاق إنشاء لجنة لمكافحة الجراد الصحراوي في شمال غربي افريقيا لصيغتها المعدلة)، روما، ١٩٧٠ .
١٦- الاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية ولاسيما بوصفها موئلاً لطيور الماء، رامسارو ١٩٧١ .
١٧- بروتوكول لتعديل الاتفاقية المتعلقة بالأراضي الوطنية ذات الأهمية الدولية ولاسيما بوصفها موئلاً لطيور الماء، باريس، ١٩٨٢
١٨- معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها، لندن، موسكو، واشنطن، ١٩٧١ .
١٩- الاتفاقية الخاصة بالمسؤولية المدنية في ميدان النقل البحري للمواد النووية، بروكسل، ١٩٧١ .
٢٠- الاتفاقية الدولية المتعلقة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الضرر الناجم عن التلوث بالنفط (بصيغتها المعدلة)، بروكسل ١٩٧١ .
٢١- اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إلقاء الفضلات من السفن والطائرات (بصيغتها المعدلة)، أوسلو، ١٩٧٢ .
٢٢- الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي للعالم، باريس، ١٩٧٢ .
٢٣- اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن اغراق النفايات (بصيغتها المعدلة)،لندن، مدينة مكسيكو، واشنطن، ١٩٧٢ .
٢٤- اتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واشنطن، ١٩٧٣ .
٢٥- الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الذي تتسبب به السفن، لندن، ١٩٧٢ .
٢٦- بروتوكول عام ١٩٧٨ المتعلق بالاتفاقية الدولية لمنع التلوث الذي تتسبب فيه السفن، لندن، ١٩٧٨ .
٢٧- اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث، برشلونة، ١٩٧٦ .
٢٨- بروتوكول منع تلوث البحر الأبيض المتوسط الناجم عن إلقاء الفضلات من السفن والطائرات، برشلونة، ١٩٧٦ .
٢٩- بروتوكول المتعلق بالتعاون في مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط بالنفط ومواد ضارة أخرى في حالات الطوارئ برشلونة، ١٩٧٦ .
٣٠- بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر في البر، أثينا، ١٩٨٠ .
٣١- بروتوكول بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة بالبحر الأبيض المتوسط، جنيف، ١٩٨٢ .
٣٢- الاتفاق المتعلق بحماية مياه شواطئ البحر الأبيض المتوسط، موناكو. ١٩٧٦ .
٣٣- اتفاقية الكويت الاقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث، الكويت، ١٩٧٨ .
٣٤- البروتوكول المتعلق بالتعاون الاقليمي في مكافحة التلوث بالنفط وبمواد ضارة أخرى في حالات الطوارئ، الكويت، ١٩٧٨ .
٣٥- اتفاقية حفظ الأحياء البرية والموائل الطبيعية الأوروبية، بارن،

١٩٧٩ .
٣٦- اتفاقية متعلقة بالحماية الطبيعية للموارد النووية، فيينا، ١٩٧٩ .
٣٧- اتفاقية التلوث بعيد المدى للهواء عبر الحدود، جنيف ، ١٩٧٩ .
٣٨- بروتوكول لاتفاقية ١٩٧٩ الخاصة بتلوث الهواء البعيد المدى عبر الحدود، متعلق بالتمويل الطويل الأجل للبرنامج التعاوني لرصد وتقييم النقل البعيد المدى لملوثات الهواء في أوروبا، جنيف، ١٩٨٤ .
٣٩- بروتوكول لاتفاقية عام ١٩٧٩ الخاصة بتلوث الهواء البعيد المدى عبر الحدود متعلق بخفض انبعاثات الكبريت أو تدفقاتها عبر الحدود بمقدار ٣٠ في المائة على الأقل، هلسينكي، ١٩٨٥ .
٤٠- بروتوكول اتفاقية، عام ١٩٧٩ بشأن تلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود والمتعلق بالتحكم في انبعاثات اكاسيد النيتروجين او تدفقاتها عبر الحدود، صوفيا، ١٩٨٨ .
٤١- الاتفاقية الاقليمية لحفظ بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، جدة ١٩٨٢ .
٤٢- البروتوكول المتعلق بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالنفط وبمواد ضارة أخرى في حالات الطوارئ، جدة ١٩٨٢
٤٣- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، فيينا، ١٩٨٥ .
٤٤- بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، مونتريال، ١٩٨٧ .
٤٥- اتفاقية لحماية وادارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شرقي افريقيا، نيروبي، ١٩٨٥ .
٤٦- بروتوكول متعلق بالمناطق المحمية والحيوانات والنباتات البرية في منطقة شرقي افريقيا، نيروبي، ١٩٨٥ .
٤٧- الاتفاقية المتعلقة بالسلامة في استخدام الاسبستوس، جنيف ١٩٨٦ .
٤٨- اتفاقية بشأن التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، فيينا، ١٩٨٦ .
٤٩- اتفاقية بشأن تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، فيينا، ١٩٨٦ .
٥٠- اتفاقية تنفيذ بروتوكول مونتريال للمواد المستنفذة لطبقة الأوزون واعتماد اتفاقية بازل للتحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، ١٩٨٩ .
٥١- اعتماد آلية مالية لتنفيذ بروتوكول لحماية طبقة الأوزون، ١٩٩٠ .
٥٢- عقد مؤتمر ريو دي جانيور في شهر حزيران ١٩٩٢ حيث اجتمع فيه زعماء العالم لبحث قضية التنمية والبيئة وانبثق عن هذا المؤتمر اتفاقيتان:
أ- اتفاقية تغير المناخ: وذلك من أجل وقف الارتفاع المتوقع في درجات الحرارة وارتفاع منسوب البحار.
ب- اتفاقية التنوع الحيوي: وهذه الاتفاقية للمحافظة على جميع الأصناف الحيوية إذ أن دراسات العلماء أشارت الى ما يقارب ١٠٠ صنف حيواني ونباتي يتم فقده كل يوم.

الاتفاقيات التي وقعها الأردن في مجال حماية البيئة:

١- الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط ١٩٦٣/٨/٨ .
٢- معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء ١٩٦٤/٥/٢ .
٣- انشاء لجنة مكافحة الجراد الصحراوي في الشرق الأدنى (بصيغتها المعدلة) ١٩٦٧/٢/١٢ .
٤- الاتفاقية الدولية لحماية النباتات ١٩٧٠/٤/٢٤ .
٥- معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في قيعان البحار والمحيطات وفي باطن الأرض ١٩٧٠/٥/١٨ .
٦- التعديلات للاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط المتعلقة بالترتيبات الخاصة بالصهاريج والحد من حجمها ١٩٧٢/١٢/١٨
٧- التعديلات للاتفاقيات الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط المتعلقة بحماية الرصيف المرجاني الكبير ١٩٧٢/١٢/٨ .
٨- الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الذي تسببه السفن ١٩٧٥/٣/١٧ .
٩- اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدميرها ١٩٧٥/٦/٢٧ .
١٠- اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد اخرى (بصيغتها المعدلة) ١٩٧٥/٥/٣٠ .
١١- اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي للعالم ١٩٧٥/١٢/١٧ .
١٢- اتفاقية حماية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية (رامسار) ١٩٧٥/٥/١٠ .
١٣- اتفاقية منع الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض ١٩٧٥/٣/١٤ .
١٤- اعلان استراتيجية العالمية للصون ١٩٨٠/٣/٦ .
١٥- بروتوكول تعديل اتفاقية رامسار ١٩٨٤/٣/١٥ .
١٦- اتفاقية التبليغ المبكر عند وقوع حادث نووي ١٩٨٨/١/١١ .
١٧- اتفاقية للمساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ ١٩٨٨/١/١١ .
١٨- الاتفاقية الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر ١٩٨٩/٢/٧ .
١٩- اتفاقية بازل في التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود ١٩٨٩/٦/٢٣ .
٢٠- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون ١٩٨٩/٨/٢٩ .
٢١- بروتوكول منتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون ١٩٨٩/٨/٢٩ .
٢٢- اعلان لاهاي ١٩٨٩ .
٢٣- مؤتمر ريو دي جانيرو الذي عقد في البرازيل وانبثق عنه اتفاقيات : ١٩٩٢ .
أ- اتفاقية تغير المناخ: وذلك من أجل وقف الارتفاع المتوقع في درجات الحرارة وارتفاع منسوب البحار.
ب- اتفاقية التنوع الحيوي: للمحافظة على جميع الاصناف الحيوية إذ أن دراسات العلماء أشارت الى ما يقارب ١٠٠ صنف حيواني ونباتي يتم فقده كل يوم.

أهم الأخبار البيئية

تموز - أيلول ٢٠٠٤

تسجيل ٤١٩ نوعا من الطيور المائية في الأردن

قال مدير عام الجمعية الملكية لحماية الطبيعة م. خالد الإيراني أن الجمعية أجرت دراسة عن الطيور المائية في الأردن بهدف تحديد إعدادها وأماكن تواجدها حيث بينت الدراسة أنها وصلت إلى نحو (٤١٩) نوعاً تم تسجيلها.

وبيّن أن هذه الدراسة تأتي كجزء من مشروع « تقدير أعداد طيور الصيد في الأردن » وتهدف إلى الوصول الى عدد تقريبي لطيور الصيد المائية في الأردن وتحديد مواقعها وتوزيعها الجغرافي وتحديد العلاقة بين هذا التوزيع وعمليات الصيد من ناحية وتوفر المياه من ناحية أخرى مؤكداً أنه بوشر فيها في شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٠ واستمرت لغاية آذار من العام الجاري وتم خلالها اجراء عمليات تعداد شهرية للطيور في مناطق المسطحات المائية الرئيسية، وتم تسجيل (١٦) نوعاً استهدفتها الدراسة، كما تمت دراسة (٢٠) موقعاً من أصل (٢١) بسبب الجفاف في منطقة قاع الجفر خلال مواسم الدراسة. إضافة الى اجراء تعداد شامل لطيور مائية لا تندرج ضمن طيور الصيد والتي يصل عددها إلى (١٤٤) نوعاً يهاجر معظمها عبر الأردن أو يقضي فترة الشتاء في الأردن نظراً للطقس المناسب والمعتدل نسبياً.

وأشار الى أنه نتج عن هذه الدراسة تحديد بعض المواقع المهمة للطيور المائية؛ فهي المنطقة التي يُسمح فيها الصيد هناك موقع سد الملك طلال وسد القطرانة وسد الكرامة وبركة العرايس أما في المنطقة التي لا يُسمح فيها الصيد فهناك موقع قاع الأزرق وقاع خنة وغدير برقع والخربة السمرا، مشيراً إلى أن الدراسة غطت كامل الموسم المطري بالإضافة الى مواسم هجرة الطيور وقد اتضح فيها أن لكل شهر من أشهر السنة أهمية خاصة لنوع محدد من الطيور المائية ولكن أشهر موسم المطر وتحديداً كانون الأول وكانون الثاني وشباط ذات أهمية كبيرة لغالبية الطيور. بالإضافة الى أنه تم ضمن هذه الدراسة على مدى الأربع سنوات الماضية تسجيل ستة أنواع جديدة لم تسجل من قبل في الأردن حيث أصبح المجموع العام للطيور المسجلة في الأردن ٤١٩ نوعاً، موضحاً أنه تم خلال هذه الدراسة تسجيل ١٦ نوعاً من طيور الصيد المائية أحد هذه الأنواع يعتبر مهدداً عالمياً وهو البط الحمراوي أبيض العين (Ferruginous Duck) وهناك أربعة منها تعتبر نادرة على المستوى المحلي حيث تم تسجيلها بأعداد قليلة أما الأحد عشر نوعاً الباقية فتعتبر من الأنواع الشائعة على المستوى المحلي. بالإضافة الى طيور الصيد المائية وتم تسجيل ٥٥ نوعاً من الطيور تنتمي الى ١٦ عائلة من الطيور المائية.

١٤ جمعية بيئية تطوعية تعمل في المملكة

قال الأمين العام لوزارة البيئة د. يوسف الشريقي إن الوزارة تنظر الى الجمعيات البيئية على أنها شريك استراتيجي وفاعل في تحقيق تطلعات جلالة الملك الخاصة بحماية الحياة البيئية في الوطن وضمان ديمومة استمرارها.

وأضاف لوكالة الأنباء الأردنية أن القانون المؤقت لسنة ٢٠٠٣ الذي أنشئت بموجبه وزارة البيئة، منح الوزارة الولاية المطلقة على جميع ما له صلة أو تماس بالبيئة وقضاياها وما يتصل بها من نشاطات. وأشار الى أنه وبموجب القانون أصبح تنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص المعنية بالشأن البيئي من مسؤولية الوزارة بشكل مباشر حيث اشترط القانون موافقتها على ترخيص جميع الهيئات والمنظمات والشركات ومراكز الدراسات ذات الصلة بالبيئة. وبيّن أن القانون منح الوزارة حق المراقبة المالية على هذه الهيئات والمشروعات التي تنفذ من خلالها، إضافة الى حق تقييم المشروعات والبرامج التي تقدم للجهات المانحة لغايات التمويل والتوصية بقبولها او رفضها قياساً لمدى توافقها مع أولويات العمل البيئي الوطني. وقال إن الوزارة وانطلاقاً من إيمانها بأهمية الشراكة المستدامة مع مؤسسات المجتمع المدني بدأت بتوقيع مذكرات تفاهم وشراكة مع الجمعيات البيئية يتم بموجبها توضيح أطر العلاقة بين الوزارة والجمعيات من جهة وتحديد اختصاصات الجمعيات ومهام عملها من جهة اخرى.

وبيّن أن عدد الجمعيات البيئية الأردنية البالغ ١٤ لا يعبر عن تطور كامل في مفهوم البيئة لدى المجتمع الأردني، إضافة إلى أن هناك العديد من القضايا البيئية التي لا تقع ضمن اختصاص معظم هذه الجمعيات وتحتاج الى جهود مجتمعية داعمة للجهد الرسمي المبذول لمعالجتها. وقال رئيس الجمعية الأردنية لمكافحة التصحر د. عبد اللطيف عربيات إن الجمعيات التطوعية البيئية فيها من الخبرات والكفاءات ما يكفي لخدمة عناصر البيئة بشكل فعال إلا أن هذه القدرات

تحتاج إلى تعاون ودعم مشرين من قبل المؤسسات الرسمية.

وقال نائب رئيس جمعية البيئة الأردنية د. محمد مصالحة إن دور الجمعيات البيئية غير متساو في الانجاز حيث أن هناك جمعيات لديها القدرة والكفاءة على تحقيق أهداف محددة وفقاً لمبدأ التخصص الوظيفي، فيما زال البعض الآخر ناشئاً يتلمس طريقه للحصول على الموارد والإمكانيات التي تساهم بدرجة أعلى في الجهد المشترك.

توقيع أربع اتفاقيات منح لدعم مشاريع بيئية تنموية

تم التوقيع في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمان يوم ١٩/١٠/٢٠٠٤ على أربع اتفاقيات منح لدعم مشاريع بيئية تنموية تقوم بها جمعيات غير حكومية في مواقع مختلفة من المملكة، وذلك في سياق أنشطة برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي.

وستقوم الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كريستين مكناب بالتوقيع على هذه الاتفاقيات الى جانب رؤساء الجمعيات المعنية، ويبلغ مجموع المنح (١٩٠) ألف دولار أمريكي.

ففي عي محافظة الكرك ستقوم جمعية عي للخدمة والتنمية الاجتماعية بتنفيذ مشروع « تدريب وتأهيل المرأة الريفية على إدارة مشاريع بيئية مدرة للدخل لتحسين الحياة المعيشية للمجتمع المحلي » من خلال بناء قدرات أفراد المجتمع المحلي بشكل عام والنساء بشكل خاص في مجال تنفيذ نشاطات مدرة للدخل تتصل بإدارة الموارد الطبيعية كالأراضي والمياه.

وفي قرية تبنة، الواقعة إلى الشمال الغربي من محافظة اربد والمحاطة بالغابات، ستقوم جمعية سيدات تبنة التعاونية بتنفيذ مشروع « المجتمع المحلي وتحسين ادارة الأراضي والتربة في تبنة » الذي يهدف الى الحد من تدهور الأراضي وانجراف التربة اللذين أديا الى اضعاف انتاجية أشجار الزيتون التاريخية والعنب بأصنافه المميزه الأصلية، مما أثر سلباً على الأنماط التقليدية لمعيشة السكان وعلى وضعهم الاقتصادي.

وتقوم جمعية سيدات عنجرة التعاونية في محافظة عجلون بتنفيذ مشروع « حماية أشجار الزيتون التاريخية في محافظة عجلون ». وللمساهمة في حماية التنوع المميز في منطقة البتراء، تقوم الجمعية الوطنية لحماية البتراء، بتنفيذ « مشروع التجمعات البرية النباتية والحيوانية في متنزه البتراء الوطني ».

منحة سويسرية لتمويل مشاريع صحية وبيئية

وافقت الحكومة السويسرية على تمويل مشاريع في قطاعي الصحة والبيئة بقيمة ١٦ مليون دينار أردني. واستعرض وزير الصحة م. سعيد دروزه مع السفير السويسري في عمان بول ودمر تنفيذ هذه المشاريع على أرض الواقع اذ ستذهب هذه المنحة لتجهيز أقسام التعقيم المركزي والعيون في مستشفيات وزارة الصحة وأجهزة مختبرات لبعض المستشفيات.

وأشار السفير السويسري في عمان الى أن الحكومة السويسرية تدرس تطوير ادارة النفايات الطبية حماية للعاملين في الخدمات الصحية في الوزارة اضافة الى تحديث شبكات الغازات الطبية في مستشفيات الوزارة وأقسام الأشعة والأجهزة الطبية خاصة أن وزارة الصحة أعدت دراسة ميدانية حول احتياجاتها في مجال ادارة النفايات الطبية من خلال تأهيل العاملين والتخلص منها بالطرق الصحيحة اضافة الى اعداد برامج تدريبية.

المؤتمر الثاني للدراسات البيئية

بدأت في الجامعة الأردنية يوم ٤ تشرين الأول ٢٠٠٤ أعمال المؤتمر الثاني للجمعية العربية الألمانية للدراسات البيئية والذي تنظمه الجامعة بالتعاون مع الجمعية العربية الألمانية للدراسات البيئية ووزارة المياه والري. وأشار وزير المياه والري ووزير الزراعة د. حازم الناصر في كلمة افتتح بها أعمال المؤتمر الى الجهود التي تبذلها الوزارة في سبيل الحفاظ علي الثروة المائية.

كما ألقى رئيس الجامعة د. عبدالله الموسى كلمة بيّن فيها اسهامات الجامعة في الجهد الوطني لمعالجة قضايا المياه والبيئة مشيراً الى دور مركز البحوث والدراسات المائية والبيئية الذي أنشئ في الحرم الجامعي.

من جانبه استعرض رئيس الجمعية العربية الألمانية للدراسات البيئية د. فتحي الزرعيني أهداف الجمعية التي انشئت عام ١٩٩٩ في مدينة فرانكفورت الألمانية كملتقى علمي للمساهمة في حماية بيئة عالمية مشيراً الى التعاون مع الأقطار العربية في إعداد البحوث العلمية في الحقل البيئي.

وقال رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر د. إلياس سلامة أن المؤتمر سيناقش على مدى يومين حوالي (٤٠) ورقة عمل متخصصة تتناول دراسات حول مصادر المياه وادارتها ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها اضافة الى حماية مصادر المياه.

١٠ سدود في الأردن طاقتها التخزينية ٣٥٠ مليون م٣

تنتشر في الأردن عشرة سدود من شمالها الى جنوبها، بالإضافة الى السدود والحفائر والبرك الصحراوية، المقامة في اطار ما يطلق عليه الحصاد المائي، بسعة تخزينية تصل إلى ٣٢٥,٨ مليون متر مكعب لكامل السدود بما فيها سد الوحدة، المتوقع الانتهاء من إنشائه أواخر العام المقبل فيما تصل سعة منشآت الحصاد المائي ٣٠ مليون متر مكعب.

وتفيد المعلومات الى أن أربعة سدود فقط تستعمل مياهها المخزنة لغايات الشرب، وهي الوحدة، والموجب، والوالة، ووادي العرب، فيما تستعمل مياه السدود الأخرى لغايات الري، ومياه سدين فقط لتوليد الطاقة الكهربائية هما الوحدة ، ووادي العرب، ومياه سدين للغايات الصناعية هما الموجب، والوالة، وسد واحد فقط لغايات الشحن الجوفي هو سد الوالة.

عميد معهد علوم الأرض في «آل البيت» ضمن أفضل خمسة علماء في العالم

تم اختيار عميد معهد علوم الأرض والبيئة بجامعة آل البيت د. نظير الأنصاري ضمن أفضل خمسة علماء في العالم لتسلم جائزة المركز الثقافي البريطاني في لندن ضمن الاحتفالية التي ستقام بمناسبة مرور ٧٠ عاماً على تأسيس المركز، وهذا الاختيار يعكس المستوى العلمي الرفيع الذي وصلت اليه جامعة آل البيت بين جامعات العالم، وخاصة في مجال موارد المياه والبيئة، حيث تضم الجامعة معهداً متخصصاً في علوم الأرض والبيئة، يعتبر الأول من نوعه على الصعيد العالمي لنوعية الأجهزة الموجودة فيه والخدمات التي يقدمها.

اتفاقية تعاون بين وزارة البيئة وجمعية اصدقاء البيئة

تم في وزارة البيئة توقيع اتفاقية تعاون بين الوزارة وجمعية أصدقاء البيئة وذلك ضمن سلسلة الاتفاقيات التي شرعت الوزارة بتوقيعها مع الجمعيات البيئية بهدف تعزيز الشراكة المجتمعية وتنظيم العمل البيئي في الوزارة. ووقعت الاتفاقية عن الوزارة د. علياء بوران وزيرة السياحة والآثار والبيئة وعن الجمعية رئيسها عاصم الفقير. وقالت بوران إن التوقيع على الاتفاقية يأتي في اطار مسعى الوزارة الى تعميق التخصصية في عمل مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية البيئة ونشر الوعي بأهمية المحافظة عليها ولتأكيد توجهات الوزارة الرامية لتنظيم عمل الجمعيات البيئية. وأشارت الى أن الاتفاقية تأتي كثالث اتفاقية توقعها الوزارة مع الجمعيات البيئية وتعتبر خطوة هامة على صعيد تفعيل القانون وزيادة وتيرة العمل البيئي المنتظم والمتوافق مع الأولويات الوطنية.

رئيس جمعية أصدقاء البيئة عاصم الفقير أكد بدوره أن الاتفاقية تشكل نقلة اضافية على صعيد التعاون المشترك بين الوزارة ومؤسسات المجتمع المدني وتعتبر حلقة اضافية من حلقات البناء التراكمي للعمل البيئي في الأردن.

١٣ محطة رصد ميدانية للتأكد من نوعية المياه في المملكة

قال مدير الوحدة المركزية للرصد والبحث البيئي في الجمعية العلمية الملكية د. محمد صيدم أن الوحدة تمتلك ١٣ محطة رصد ميدانية موزعة على أهم المصادر المائية السطحية في المملكة وهي نهر الأردن واليرموك وقناة الملك عبدالله وسيل الزرقاء وسد الملك طلال.

وأوضح أن هذه المحطات تعمل أوتوماتيكياً عن طريق الأجهزة المزودة بداخلها والتي تقوم بسحب عينات المياه بمعدل عينة كل ساعة من المصدر المائي القريب منها واجراء التحاليل الفيزيائية والكيميائية عليها وارسال النتائج عبر الشبكة الحاسوبية الى قاعدة البيانات في مقر الوحدة المركزية.

وأشار الى أن الجمعية العلمية أنشأت الوحدة بالتعاون مع المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا بدعم من وكالة التعاون الدولي اليابانية (جايكا) حيث مولت الوكالة جميع نفقات انشاء الوحدة والتي بلغت ٢,٢٥ مليون دولار تشتمل على توريد الاجهزة وعمليات انشاء المحطات الميدانية والشبكة الحاسوبية وتدريب العاملين على المشروع وعلى تشغيل وصيانة النظام.

الاحتفال باستلام مشروع الادارة لمعالجة المخلفات في وادي الأردن

بحضور السفير الكندي جون هولمز، احتفلت سلطة وادي الأردن باستلام مشروع الادارة المتكامل لمعالجة المخلفات في منطقة تل المنطح في لواء دير علا بوادي الأردن.

أمين عام سلطة وادي الأردن م. محمد ظافر العالم قال في كلمة له: لقد نُفذ هذا المشروع البيئي في وادي الأردن استكمالاً للدور الذي تقوم به السلطة في تطوير الوادي وإقامة مشاريع البنية التحتية بغية ايجاد تنمية مستدامة في المنطقة.

وأضاف العالم بأن المشروع يقدم خدماته الى ٣٠ ألف نسمة من سكان وادي الأردن، ويتم من خلاله معالجة ٤٠٠ م٣ من المياه العادمة يومياً، ويمتاز المشروع عن غيره بأنه يمكن تشغيله أتوماتيكياً وسينتج الكمبوست الذي يستخدم في تخصيب الأراضي الزراعية ونأمل أن تعمم فكرة هذا المشروع الرائد.

الأردن يصادق على نظام اتحاد المحاكم العربية لحماية البيئة

صادق الأردن وسبع دول عربية على النظام الأساسي لاتحاد المحاكم العليا العربية لحماية البيئة في اجتماع عقد في القاهرة ضم رؤساء المحاكم العليا وكبار رجال القضاء في هذه الدول. ومثل الأردن في الاجتماع الاقليمي لرؤساء المحاكم العليا العربية لحماية البيئة الذي نظمته المحكمة الدستورية للبيئة، رئيس محكمة التمييز رئيس المجلس القضائي محمد صامد الرقاد. وقال القاضي الرقاد لوكالة الأنباء الأردنية عقب عودته من القاهرة ان العضوية مفتوحة أمام جميع المحاكم العليا، فيما يتمتع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بصفة مراقب دائم بالاتحاد والمشاركة في أنشطته دون الحق في التصويت. وانتخب المشاركون في الاجتماع نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا في مصر د. عادل عمر شريف أميناً عاماً للاتحاد اعتباراً من أول أيار العام المقبل.

وزارة المياه تنفذ ٩٣ مشروعاً بكلفة ٥٣ مليون دينار

أصدرت وزارة المياه والري تقريرها السنوي مشتملاً على الانجازات والاتفاقيات الموقعة والمشروعات المنفذة. وأوضح التقرير الخطة الاستراتيجية للوزارة والتي تنفذ من خلال برامج محددة لتوفير مزيد من كميات المياه ومشروعات معالجة المياه والمحافظة عليها، اضافة الى مشروعات التحلية وانشاء السدود والحفائر وتعزيز دور المواطن.

وتطرق التقرير الى المرحلتين الثالثة والرابعة في جر مياه اللجون والذي يهدف الى تأمين ٢٠ مليون متر مكعب لمحافظتي عمان والكرك، وتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع ابو الزيغان بطاقة ١٢٠٠ متر مكعب لكل ساعة حيث أن العمل جار لانجاز المرحلة الثانية من هذا المشروع بتكلفة اجمالية قدرها خمسة ملايين دينار. وأشار التقرير الى انجاز مشروع مياه الرصيفة بقيمة ١,٢ مليون دينار، وتحسين التزويد المائي لمدينة الزرقاء بقيمة ٦ ملايين دينار، ومشروع مياه الفحيص بقيمة ١٨١ الف دينار.

كما أشار التقرير إلى أن الوزارة نفذت ٩٣ مشروعاً في مختلف مناطق المملكة بتكلفة اجمالية بلغت ٥٣ مليون دينار أهمها مشروع صرف صحي العقبة.

٧ ملايين دولار منحة يابانية لتحسين ادارة النفايات الصلبة في عمان

وقعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مذكرات بين الأردن واليابان تقدم بموجبها الحكومة اليابانية للأردن منحة تقدر بحوالي ٧ ملايين دولار امريكي) ووقع المذكرات نيابة عن الحكومة الأردنية وزير المياه والري ووزير التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة د. حازم الناصر، وعن الحكومة اليابانية السفير الياباني في عمان كوشي اوباتا، بحضور أمين عمان الكبرى م. نضال الحديد.

هذا وتجدر الإشارة الى أن الحكومة اليابانية كانت قد قدمت خلال العام الماضي منحة طارئة للحكومة الأردنية بقيمة (١٠٠) مليون دولار أمريكي، وذلك في اطار المساعدات اليابانية المقدمة للأردن للتخفيف من التداعيات والآثار السلبية الناجمة عن الحرب على العراق على الاقتصاد الوطني، وسيقدم نصف هذا المبلغ على شكل هبات عامة لتمويل خمسة من المشاريع التنموية ذات الأولوية في مجالات المياه والصحة والبيئة والدفاع المدني والتنمية الصناعية، تم تنفيذ اثنين منها حتى الآن.

إضافة محور الكتابة البيئية الى جائزة الحسين للابداع الصحفي

أعلن وزير البيئة د. يوسف الشريقي ونقيب الصحفيين الأردنيين طارق المومني عن اضافة الكتابة البيئية الى المحاور التي تمنح بموجبها جائزة الحسين للابداع الصحفي والتي تنظمها الوزارة بعد أن خصصت وزارة البيئة مبلغ (١٥٠٠) دينار لغايات الجائزة. وقال د. الشريقي إن الوزارة ترفض مبدأ الرقابة المسبقة على ما تنشره وسائل الإعلام حول البيئة وقضاياها وإن العام المقبل سيشهد التنفيذ الفعلي لمركز التدريب الإعلامي.

وقال السيد طارق المومني: إن التوعية البيئية تعتبر اداة مهمة نظراً لحساسية الرأي العام للقضايا والمشكلات البيئية.

وتعد وسائل الاعلام عنصراً مهماً في عملية الاتصال الهادف الى ايجاد وعي بيئي يدرك أهمية التنمية المستدامة وكيفية الاسهام فيها.

وألقت رئيسة الاتحاد النسائي العام السيدة أنس الساكت كلمة، قالت فيها إن وجود وزارة تحمل على عاتقها مسؤولية البيئة، وحمايتها، والدفاع عن حياة الإنسان يعد مؤشراً حقيقياً على النية الصادقة في التطوير والإصلاح في العمل الحكومي لتكون مسؤولية استدامة مواردنا البيئية فعلاً مشتركاً بين الجانب الرسمي والجانب الشعبي.

افتتاح مركز الدراسات البيئية في «الهاشمية»

مندوباً عن الملكة رانيا العبدالله، افتتح وزير التعليم العالي والبحث العلمي د. عصام زعبلاوي مكتبة الأسرة والطفولة ومركز الدرسات البيئية في الجامعة الهاشمية.

وذكر رئيس الجامعة الهاشمية د. عمر شديفات أن مكتبة الأسرة والطفولة تعتبر الأولى من نوعها على مستوى المنطقة وهي متخصصة بالأسرة والطفولة والموضوعات ذات العلاقة.

كما افتتح د. زعبلاوي مركز الدراسات البيئية في الجامعة والذي يأتي تلبية لاحتياجات محافظة الزرقاء لمعالجة المشاكل البيئية التي تعاني منها المحافظة حيث تعتبر الزرقاء عاصمة الأردن الصناعية التي تشكل ٥٢٪ من مجمل مصانع المملكة.

وأكد د. شديفات بأن ادارة الجامعة ارتأت انشاء مركز متخصص يقوم على دراسة ووضع الحلول للمشاكل البيئية في المحافظة وعموم المملكة تمشياً مع القوانين والمواصفات البيئية الأردنية.

مغارة برقش من أجمل المغارات الجيولوجية في العالم

وسط غابات برقش المنتشرة على مساحة ٢٠ ألف دونم تقع مغارة الظهر برقش على مسافة (٣٠) كم الى الغرب من اربد، تعد هذه المغارة من أجمل المغارات الجيولوجية في العالم وتضاهي بجمالها وشكلها مغارة جعيتا في لبنان.

والمغارة التي تعد الكهف الطبيعي الوحيد المكتشف في الأردن عبارة عن تجويف طبيعي مكون من عدة مغارات ودهاليز متصلة ببعضها البعض وتكونت في الأزمنة الجيولوجية الغابرة. ويقدر مدير سياحة اربد هاني شويات مساحة المغارة بين ٣ و ٤ آلاف متر مربع.

ويضيف .. تشكل المغارة معلماً سياحياً بارزاً بما تحتويه من مخاريط من الصواعد في أرضيتها ومخاريط النوازل والهوابط المدلاة من سقفها بلونها القرمزي اضافة الى لوحات جدارية طبيعية متدرجة في الألوان والأطاريف ذات جمال طبيعي نادر تشكلت في دهاليزها التي يزيد طول بعضها عن المائة متر عبر ملايين السنين. ويجري العمل حالياً على تنظيف مدخل المغارة بإزالة الطمم والأتربة والحجارة المتراكمة تمهيداً لتأهيلها لاستقبال الزوار بعد اكتمال البنية التحتية.

اتفاقية عربية للبيئة والتنمية المستدامة

أكد الأردن أهمية أحداث اتفاقية عربية للبيئة والتنمية المستدامة ورفعها الى القمة العربية المقبلة التي ستعقد في الجزائر لإقرارها بحيث تكون فرصة تاريخية لمخاطبة العالم وتوحيد التشريعات البيئية.

جاء ذلك في كلمة ألقاها في افتتاح اجتماعات الدورة السادسة عشرة لمجلس وزراء البيئة العرب في الجامعة العربية أمس وزير البيئة د. يوسف الشريقي باعتبار الأردن رئيساً للدورة السابقة للمجلس.

وشدد على أهمية تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس وزراء البيئة العرب حتى يمكن التأسيس لعلاقة عربية بيئية أكثر فاعلية وتجعل من حماية البيئة أولوية على المستوى العربي.

ويناقش المجلس على مدى يومين ٢١ بنداً تتعلق بتعزيز العمل العربي المشترك في مجالات البيئة المختلفة وفي مقدمتها الآثار السلبية الكبيرة التي ألحقتها الممارسات الاسرائيلية بالبيئة الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة وكذلك الانعكاسات الخطيرة على البيئة العراقية التي نجمت عن الحروب التي تعرض لها العراق.

الكينية ماثاي تتسلم جائزة نوبل للسلام

تسلمت الكينية وانجاري ماثاي ناشطة حماية البيئة جائزة نوبل للسلام أمس تقديراً لدورها في مكافحة ازالة الغابات وتشجيع الديمقراطية وحقوق المرأة. وتسلمت ماثاي التي تشغل منصب نائب وزير البيئة في كينيا ميدالية ذهبية وشهادة بالجائزة خلال احتفال بقاعة بلدية مدينة أوسلو،

ونالت تصفيق نحو ألف ضيف حضروا الاحتفال. وسوف تحصل على شيك منفصل بمبلغ عشرة ملايين كرونة سويدية (١,٤٨ مليون دولار). وماتاي هي أول افريقية والمرأة رقم ١٢ التي تحصل على جائزة نوبل للسلام منذ بدء تقديم الجائزة عام ١٩٠١ .

وزير البيئة : لن نسمح باستخدام الفحم البترولي بمصنع الاسمنت بالفحيص حالياً

شدد وزير البيئة د. يوسف الشريقي على أن وزارته غير راضية ولا تؤيد استخدام مصنع الاسمنت في الفحيص لمادة الفحم البترولي في الظروف الحالية والتي أكدت الدراسات العلمية خطورته على البيئة والصحة بوجه الخصوص.

وأضاف في حديث لـ«الرأي» في أعقاب الاعتصام الذي نظمه ممثلون عن أهالي الفحيص وماحص أمس أمام وزارة البيئة، بأنه تلقى عريضة قدموا فيها مطالبة بإصدار قرار يمنع استخدام مادة الفحم البترولي اضافة الى تطبيق عاجل لخطة التسوية البيئية بين المصنع وأهالي المنطقة لافتاً الى أن هذه المسألة أولوية بالنسبة الى الوزارة وأنه اجتمع قبل يومين بأعضاء مجلس ادارة المصنع الذي اشترى فلاتر بقيمة خمسة ملايين متوقعاً أن تدخل الخدمة في شهر شباط من العام المقبل.

الجمعية الملكية لحماية الطبيعة تنجز مشروع محمية الموجب

احتفلت الجمعية الملكية لحماية الطبيعة باختتام العمل في مشروع محمية الموجب «من أجل الطيور والناس في وادي الأردن» والذي بوشر العمل به في تشرين الأول من عام ٢٠٠١، بدعم من السفارة السويسرية في عمان.

وتقع محمية الموجب في قلب حفرة الانهدام في الأردن وتغطي المحمية مساحة ٢١٢ دونماً، وتضم خلالها جزءاً كبيراً من نهر الموجب الذي يعتبر من الأنهر قليلة التلوث المتبقية في المملكة، وقد أثبتت آخر الدراسات أهمية هذه المحمية للأنواع النادرة والمستوطنة من النباتات والحيوانات مثل الأوركيد، الثعلب الأفغاني وهازجة البحر الميت.

العالم : الأردن من أفقر ١٠ دول في العالم بالمياه

ناقش المشاركون في ورشة العمل العالمية التي نظمتها جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية بالتعاون مع جامعة ميونخ الألمانية بعنوان المياه الموضوع الحساس في الشرق الأوسط وشمال افريقيا أربع أوراق عمل علمية تتعلق

بالأخلاقيات والمظاهر الاجتماعية لتوزيع التقنية للمياه وادارتها.

وقال أمين عام وزارة المياه ظافر العالم أن وزارة المياه تستفيد من هذه الورشات العلمية وتوظيفها سيما أن الأردن تعتبر من أفقر عشر دول في المياه.

رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية د. وجيه عويس أشار من جهته الى أن المياه تعد من أكثر قضايا الشرق الأوسط تعقيداً نظراً لما تعانيه المنطقة من شح المياه.

وقال أن النمو السكاني يشكل عقبة خاصة في ظل تناقص مصادر المياه مما يفرض علينا تواصل الحوار العلمي والثقافي الدائم حول المياه في الثقافة والاقتصاد والسياسة حيث أن المياه السبب الأخطر الذي يهدد الأمن العالمي مؤكداً أن ادارة المياه من أهم المشاكل التي تواجه المنطقة .

وتستمر الورشة التي شارك فيها ممثلون عن المغرب وايران وفلسطين وسوريا ومصر والجزائر وماليزيا اضافة الى باحثين من المانيا والأردن مدة ثلاثة ايام.

اتفاقية لرصد الملوثات الغازية

وقعت وزارة البيئة والجمعية العلمية الملكية اتفاقية تقوم بموجبها الأخيرة برصد الملوثات الغازية في منطقة الهاشمية في الزرقاء والغبار الدقيق العالق في الهواء الذي ينفثه مصنع الرشادية في الطفيلة.

وبموجب الاتفاقية التي وقعها وزير البيئة د. يوسف الشريقي ورئيس الجمعية العلمية الملكية د. سعد حجازي تلتزم الجمعية عبر قسم دراسات نوعية الهواء في مركز بحوث البيئة بتنفيذ برنامج رصد ملوثات الهواء منطقة الهاشمية لقياس نسبة غاز أكسيد الكبريت وغاز كبريتيد الهيدروجين في منطقة تقرب من محطة الخربة السمراء.. اضافة الى رصد الغازات ذاتها من محطة الحسين الحرارية ومصفاة البترول الأردنية.

وتتولى الجمعية كذلك رصد الغبار الدقيق في منطقة مصنع اسمنت الرشادية من خلال محطتين تحددها وزارة البيئة تتضمن رصد المعدل اليومي لتركيز الغبار الدقيق العالق بالهواء بمعدل مرتين اسبوعياً ولمدة عام كامل.

مواقــع خضــراء

www.moenv.gov.jo وزارة البيئة الأردنية.
www.environment.gov.jo شبكة المعلومات البيئية.
www.jes.org.jo جمعية البيئة الأردنية .
www.rscn.org.jo الجمعية الملكية لحماية الطبيعة
www.foe.org.jo جمعية اصدقاء البيئة.
www.badiagov.jo برنامج بحث وتطوير البادية.
www.emro.who.int/CEHA المركز الاقليمي لانشطة صحة البيئة.
www.4eco.com موقع أخبار البيئة
www.foe.co.uk أصدقاء الأرض
www.unep.org برنامج الأمم المتحدة للبيئة
www.envirolink.org موقع الرابط البيئي
www.beesagheer.com موقع البيئي الصغير
www.arabianwildlife.com الحياة البرية العربية
www.environmentaldefense. org موقع الدفاع البيئي
www.enn.com موقع شبكة الاخبار البيئية
www.environmental-center.com موقع المصادر البيئية
www.green-links.co.uk الروابط الخضراء
www.undp-jordan.org برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
www.inweh.unu.edu/inweh الشبكة الدولية للمياه والبيئة والصحة
www.gef-sgp.org.jo مرفق البيئة العالمي مشروع المنح الصغيرة
www.iucn.org الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة
www.inece.org/forumswildlife منتدى الحياة البرية
www.gwpforum.org/servlet/PSP الشراكة العالمية للمياه
www.wsp.org برنامج المياه والصحة
europa.eu.int/comm/environment/index_en.htm الاتحاد الأوروبي / البيئة
www.noaa.gov الادارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي
www.epa.gov الادارة الأمريكية لحماية البيئة
www.ecolex.org موقع الاتفاقيات والمعاهدات البيئية
europa.eu.int موقع الاتحاد الأوروبي
www.eea.eu.int وكالة البيئة الأوروبية
www.fao.org منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة
www.ipcc.ch اللجنة الحكومية للتغير المناخي
waste.eionet.eu.int المركز الأوروبي لمواضيع حركة المواد والنفايات
www.europa.eu.int/comm/environment موقع تطبيق وتنفيذ قوانين البيئة
www.iwahq.org.uk الاتحاد الدولي للمياه
www.iea.org الوكالة الدولية للطاقة
www.wrenuk.co.uk الشبكة العالمية للطاقة المتجددة
hature.eionet.eu.int المركز الأوروبي لمواضيع حماية الطبيعة والتنوع الحيوي
www.wbcsd.ch مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة
www.envirobiz.com الشبكة الدولية لمعلومات البيئة
www.sd-online.ewindows.eu.org موقع التنمية المستدامة
www.ieep.org.uk معهد السياسة الأوروبية للبيئة
www.ejfoundation. org مؤسسة العدالة البيئية